
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

سياسات الإصلاح العثماني*
(جوستين ماكارثي)

ترجمة عبد اللطيف الحارس

عانت الدولة العثمانية من مشكلة نفسية، أو على الأقل من مشكلة انعدام الإدراك - فهي لم تسع أنها كانت في تقهقر مستمر بالنسبة لأوروبا. لقد استغرق العثمانيون وقتاً طويلاً لاستيعاب وضعهم والأخطار المحيطة بهم. وبعد مضي ثلاثة قرون، يمكننا النظر إلى ماضي الامبراطورية والتساؤل، لماذا لم يدرك العثمانيون مأزقهم سنة 1699؟ في هذه السنة خسروا هنغاريا وأراضي أخرى، في معاهدة مذلة فرضت عليهم من قبل القوى المسيحية التي كانت خاضعة لهم في السابق: أو لم تكن هذه الصدمة كافيةً لإيقاظهم؟

يبدو أن لا. وكان على الإصلاح الحقيقي للنظام العثماني أن ينتظر أكثر من مائة عام.

في أعين عثمانيي القرن الثامن عشر، ظهرت خسائر عام 1699 وكأنها تراجع مؤقت. الخسائر ربما كانت تعود وببساطة إلى الطموحات المتفائلة للصدر الأعظم أو إلى صعوبة القتال في مناطق بعيدة جداً عن اسطنبول. التفسيران كانا صحيحين، وربما مثاليين. لقد كان تبنيهما كفيلاً وبسهولة بصرف أنظار العثمانيين عن الطبيعة الحقيقية لمشاكلهم. والسبب الآخر الأكثر إقناعاً للغشاوة التي رانت على بصيرة العثمانيين هو طبيعة تضليلهم الذاتي.

(*) ترجمة للفصل الخاص بالإصلاحات من كتاب: Justin McCarthy, The Ottoman Turks: An Introductory History to 1923. Longman, 1997, pp. 283-315.

فالإصلاح الجذري، الذي تحتاجه الامبراطورية العثمانية، يعرقل حياة الكثيرين، وخاصة أصحاب النفوذ. وبدلاً من المخاطرة بتغيير النظام السياسي والاجتماعي برمته، يسعى البشر، بطبيعتهم، إلى البحث عن وسائل لإيجاد تفسيرات لمصاعبهم. وبالنسبة للرؤية التاريخية الحديثة، فإن العثمانيين لم يكونوا وحيدين في تبنيهم لسياسة حكومية متفائلة مبنية على الرغبة لا على الحقيقة والواقع.

في الواقع، بعض عثمانيي القرن الثامن عشر بدأوا وببطء يدركون أهمية التفوق العسكري والاقتصادي لأوروبا. ففي سنة 1718، رأى السلطان أحمد الثالث ضرورة العمل لتطوير قوات الامبراطورية للتوازن مع تفوق الجيوش الأوروبية. إضافة إلى أن أعداداً قليلة من السفراء والرحالة العثمانيين قد بينوا في تقاريرهم الطرق الأوروبية والتكنولوجية الممهدة للتفوق. وتمت الاستعانة بقلة من الخبراء العسكريين الأوروبيين. إلا أن طريق الإصلاح كانت محفوفة بمخاطر عظيمة. فالسلطان أحمد الثالث الذي سبق ذكره مثلاً، فقد عرشه بسبب ما رأى بعضهم من تعلقه بكل ما هو أوروبي. وبعض الصدور العظام الذين بهروا بالتقنية الأوروبية تم إعدامهم. ومن الواضح، أن الطبقة الحاكمة العثمانية، وبغض النظر عن موقف الشعب العثماني، لم تكن مقتنعة بالحاجة إلى الإصلاح.

الامبراطورية العثمانية كانت أولى الدول النامية التي كان عليها مواجهة مشكلة الإصلاح، وخلال القرن العشرين فإن ما يسمى بدول العالم الثالث قد حاولت المشاركة في القوة الاقتصادية والعسكرية للغرب. وقد أظهرت التعابير المستخدمة في وصف هذه العملية بعض الاضطراب بين المصلحين، وقد انعكس هذا الاضطراب على الإصلاحات ذاتها. فتعبير الحداثة قد استخدم، لأن كل الدول ترغب في أن تكون حديثة، مهما كانت معاني هذه الكلمة. ورأت أكثرية هذه الدول في هذا التعبير، أن تصبح غنية وفي مقدمة الدول الأخرى في التقدم الاقتصادي، وبالتالي، في التطور الوطني. الكلمة لا تحمل معها أي مضمون لكيفية تحقيقها. كما أن تعبير التطور ليس واضحاً؛ فالدول

بإمكانها تنمية مصادرها وصناعاتها على الرغم من بقائها في مرحلة متخلفة عن مقاييس الدول الغنية. مثل هذه التعابير ليس لها سوى معانٍ قليلة الوضوح.

أما تعبير التغريب أو مماشاة الغرب، من جهة أخرى، فهو واضح. إنه يعني أن نصبح مثل الغرب، أي، أن نصبح مثل دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. ولذا فإن هذه الكلمة، في أغلب الأحيان، غير مستحبة لأنها تعني أكثر بكثير من عملية تطوير اقتصاد أي دولة. فالالتزام بمبدأ التغريب يفترض أنه يجب على أي دولة تريد أن تصبح غنية وقوية مثل الغرب، أن تتعلم كيف تعيش وتفكر مثل الغرب. وقليلة جداً الدول التي أرادت أن تفعل ذلك. فالشعوب التي ترغب في الحصول على عناية صحية ممتازة، ومواد استهلاكية متوفرة، وجيوش قوية، لا ترغب عادة في أن تفكر وأن تعمل مثل الألمان أو الأميركيين من أجل الحصول على هذه المنافع. فالهنود والإيرانيون مثلاً، يرغبون في البقاء هنوداً وإيرانيين في ثقافتهم وديانتهم، على أن يصبحوا بطريقة ما هنوداً وإيرانيين أثرياء. المشكلة الفعلية هي في كيفية تحقيق ذلك. فالغنى الغربي قد تطور في محيط محدد يتفق مع ثقافات وتاريخ الغرب الأوروبي والأميركي، وأطلق عليه جماعياً اسم «الثقافة الغربية». والتطور الاقتصادي لم يكن إلا جزءًا بسيطاً من هذه الثقافة. فهل بإمكان الدول أن تنتقي وتختار من الثقافة الغربية، فتأخذ فقط التكنولوجيا والاقتصاد وتترك وراءها الفلسفة والتقاليد؟ ومن هنا فإن تعبير التغريب يحدد المشكلة بشكل واضح ـ كيف يمكن لدولة أن تصبح في غنى الغرب، وأن تستمر في الحفاظ على جوهرها؟

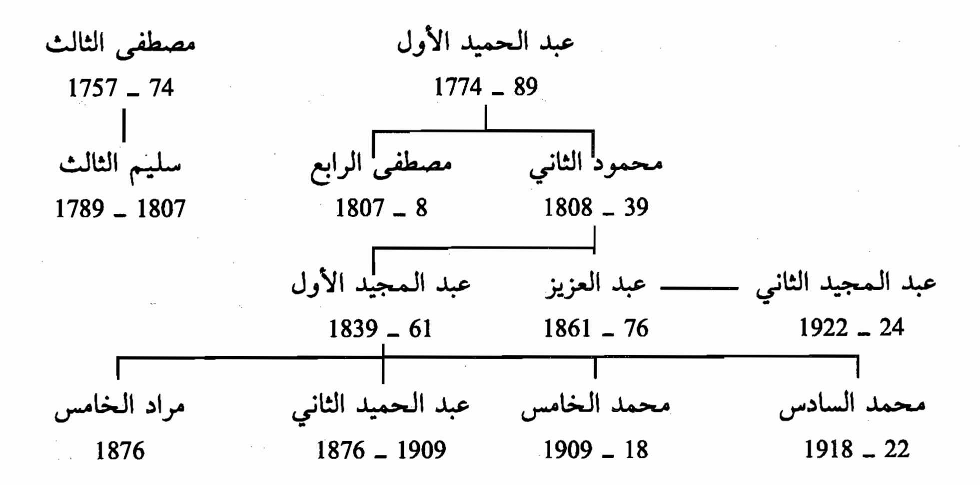
الامبراطورية العثمانية كانت واحدة من أوائل دول العالم التي كان عليها التعاطي مع مسائل التغريب. ومع توسع الإصلاح العثماني أصبح بإمكاننا ملاحظة كيف أن العثمانيين قد تورطوا أكثر فأكثر في تقليدهم للغرب. قليلون جداً السلاطين والبيروقراطيون المصلحون الذين أرادوا لامبراطوريتهم أن تصبح غربية في ثقافتها، إلا أنهم جميعاً أجبروا على اتخاذ خطوات ساهمت في إحداث ذلك. فأي جيش جديد كان يتطلب مستشارين أوروبيين، وأسلحة

جديدة، ونظاماً مالياً جديداً لتأمين التكاليف اللازمة له، وكل ذلك على النهج الأوروبي. الاقتصاد الجديد أيضاً تطلب المزيد من المستشارين الاختصاصيين من أوروبا، وطرقاً جديدة للتنظيم، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة. وجلب الخبراء الأوروبيون معهم عالمهم الخارجي إلى الامبراطورية العثمانية؛ حيث تم الاحتكاك الطبيعي بهم، وتم تقليدهم في مجالات أخرى غير التكنولوجيا. لقد أحضر الأوروبيون معهم كتبهم، ووسائل اتصالاتهم مع أوروبا، وشعوراً مثيراً للسخط بالفوقية، حفّز العثمانيين الوطنيين إلى تقليدهم، على أمل التفوق عليهم يوماً ما.

التغيير الأكثر تأثيراً نتج عن النظام التربوي الأوروبي. فكتب الحساب والمثلثات الضرورية للهندسة العسكرية والمدفعية كانت مكتوبة باللغات الأوروبية، وخاصة الفرنسية لغة القرن التاسع عشر في أوروبا. والتعليمات لتشغيل الآلات وكتيبات التصليح كانت أيضاً باللغات الأوروبية.

الاستراتيجيات العسكرية أوروبية لم يكن بالإمكان دراستها في كتب الأوروبية عن الاستراتيجية والتاريخ العسكري. ولذلك، لم يكن بإمكان العثمانيين فهم التقنيات الأوروبية إلا إذا اتقنوا اللغات الأوروبية. والطلاب الذين بإمكانهم قراءة الكتب العسكرية بإمكانهم أيضاً قراءة القصص. والأسوأ، بالنسبة للمؤسسة العثمانية، كان قدرة الطلاب أيضاً على قراءة الفلسفة السياسية. الانفتاح الجديد على الغرب حمل معه الفلسفة والأدب والتاريخ وليس فقط التكنولوجيا. ولم يكن الطلاب يحتاجون إلا لجهد بسيط للانتقال من قراءة مجلدات عن التكنولوجيا، إلى مجلدات عن الثورة.

إن تاريخ الامبراطورية العثمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين ليس إلا تاريخاً للصراع بين القديم والجديد. التغريب كان ضرورياً لاستمرار الامبراطورية، إلا أنه أيضاً حمل معه أفكاراً وممارسات كانت لا تتلاءم مع التقاليد العثمانية الإسلامية. ردة فعل المحافظين كانت معادية ووصلت أحياناً إلى حد الثورة، مما أدى إلى جعل أكثر الإصلاحيين تطرفاً يخافون الذهاب بعيداً في عملية الإصلاح.



السلطان سليم الثالث

اعتلى السلطان سليم الثالث العرش عام 1789. وعلى الرغم من نشأته في قصر الحريم، فإن ثقافته كانت أكثر اكتمالاً من ثقافة من سبقه من السلاطين. تلقى سليم بعض التدريب على الأفكار الأوروبية. ففي شبابه، سمح له في المناسبات بترك القصر، وتلقى تعليماً خاصاً بالطرق الأوروبية، كما سمح له أيضاً بالاطلاع على الكتابات الأوروبية. ويبدو أنه قد استوعب الحالة المتدنية للامبراطورية بشكل أفضل من أسلافه.

عندما اعتلى سليم العرش كانت ثروات الامبراطورية قد وصلت وبشكل استثنائي، إلى حالة متدنية. ففي سنة 1774 تمكن الروس من انتزاع وضع مميز لهم في الامبراطورية العثمانية في معاهدة كوجك كينارجي. ومنطقة القرم التي كانت مصدراً لأفضل الجند العثمانيين، سلخت عن الامبراطورية، وخضعت لاحقاً للسيادة الروسية الكاملة. لقد كسب الروس قواعد بحرية وحقوقاً تجارية في البحر الأسود، وكان واضحاً أنهم سيعودون للمطالبة بالمزيد. وعندما تسلم سليم السلطة سنة 1789 كان العثمانيون مجدداً في حالة حرب مع كل من روسيا والنمسا منذ سنة 1787. الأمل الوحيد للإنقاذ جاء بانشغال أعداء العثمانيين في مناطق أخرى من العالم كنتيجة للثورة الفرنسية.

لقد جمع سليم حوله مجموعة من الإصلاحيين. ولم يكن الإصلاح المتبنى جذرياً: كل عناصر المجتمع الإسلامي ما عدا الجيش والخزينة لم تمس. ولم يتعد التفكير الإصلاحي المشاكل العسكرية للامبراطورية. ومثلهم مثل الإصلاحيين التقليديين للقرون الغابرة، يبدو أنهم قد افترضوا أن تحقيق الإصلاح العسكري لوحده كان كافياً. فآل كوبرولو من الصدور العظام مثلاً، قد طوروا جيش الامبراطورية دون أن يمسوا البنى التحتية للنظام السياسي. إلا أن إصلاحات سليم كانت مختلفة عن الإصلاحات السابقة وذلك لتبنيه للنماذج الأوروبية العسكرية. وفي هذا المجال، فإنه كان يعلم تماماً أن النجاح يتطلب تقليد أوروبا. ولذا يمكن اعتبار إصلاحاته مرحلة انتقالية بين الإصلاح العثماني التقليدي والإصلاحات اللاحقة على النمط الأوروبي.

الجيش الجديد

كان سليم إصلاحياً حذراً. تمكن وبسبب الخسائر المتلاحقة للانكشارية، من إقناع بعض العناصر الأساسية الفاعلة في المؤسسات المدنية والدينية بضرورة تجربة بعض الطرق الأوروبية. وتم استيراد أسلحة أوروبية وإحضار مدرسين أوروبيين لتدريب الجنود خارج اسطنبول. وأطلق على الفوج الجديد الذي تم تشكيله «نظامي جديد» أي الجيش المنظم حديثاً. وتم تدريبهم على طرق الحرب الأوروبية وألبسوا ثياباً عسكرية على الطراز الأوروبي مع بعض التعديل. وكانت هذه التقنيات الحديثة بسيطة بمقابلتها مع المقاييس الأوروبية، إلا أنها شكلت اتجاهاً ثورياً بالنسبة للعثمانيين، وقد تضمنت تعليمات لمساعدة الجنود على التصرف كوحدة، وتنظيماً هرمياً للقيادة، حيث يتلقى كل جندي أوامره ممن هو أعلى منه وصولاً إلى القيادة العليا. وتم دفع تكاليف كل هذه التدريبات من خلال خزينة خاصة اعتمدت بشكل أساسي على الأراضي المصادرة ومصادر أخرى.

وكان النظام الجديد ناجحاً. ولم يرغب سليم باستخدام الجيش ضد الأعداء التقليديين للإصلاح في الامبراطورية، إلا أن جدارته ثبتت في معركة عكا (1799) حيث تم وقف زحف نابليون نحو الامبراطورية العثمانية. وكان

نابليون قد احتل مصر في السنة السابقة، مما ساهم في انتشار أفكار الثورة الفرنسية في الشرق الأوسط. وعندما حاولت قوات نابليون التقدم للسيطرة على سورية العثمانية، تمكنت القوات البريطانية والعثمانية، بما في ذلك جيش سليم الجديد، من الانتصار على الفرنسيين. ومن الواضح أن الإصلاحات كانت أساس النجاح، حتى وإن كان هذا النجاح مؤقتاً.

وبسبب إقامة الجيش الجديد في تحصينات قريبة من استطنبول، فإنه شكل قوة كان بإمكان سليم استخدامها للدفاع عن نفسه وعن إصلاحاته ضد أعدائه، لو كانت عنده الرغبة لاستخدامها. إلا أنه كان خائفاً من اللجوء إلى هذه الوسيلة. فالحرب الأهلية فكرة مروعة لأي حاكم، وفكرة محاربة الأتراك للأتراك بدلاً من مقاومة الأعداء الأجانب كانت فكرة بغيضة لسليم الثالث. قد لا نعرف أبداً الأسباب الفعلية لعدم رغبة سليم في استخدام الجيش لمواجهة أعدائه. إلا أنه ومهما كانت الأسباب، فإن سليماً قد تخلى عن إصلاحاته عندما واجهته معارضة قوية.

التمرد

كان من الأكيد أن المعارضة للجيش الجديد ستظهر عند إدراك المحافظين لنتائجه. فما هي الغاية من الجيش الجديد إذا لم يتم استبدال الجيش القديم به؟ الانكشارية والفرق التقليدية الأخرى لم يكونوا جنوداً جيدين، إلا أنه كان لهم مؤيدون عديدون. ومن ناحية مبدئية وانطلاقاً من مصالح خاصة، فإن العديد من الإداريين والسياسيين والقادة الدينيين توافقوا على أنهم سيخسرون الكثير إذا ما ألغي النظام القديم. وكانوا مستعدين للموافقة على التغيير شرط أن لا يكون جذرياً. وإصلاحات سليم لا يمكن اعتبارها جذرية، ومع ذلك فقد حددت القاعدة التي ترتكز عليها سلطة المحافظين. فبدون القيادة الانكشارية للجيش، لم يكن بإمكان المحافظين فرض وجهات نظرهم، وكان واضحاً أن الجيش الجديد كان يعني الإلغاء المستقبلي للانكشارية. قد يتم تحويلهم إلى وحدات جديدة حديثة، أو يستبدلوا نهائياً. وإذا حدث هذا، فإن قاعدة السلطة المحافظة ستدمر. وعندما

أصبح هذا الأمر جلياً، تمرد المحافظون بقيادة الانكشارية سنة 1807. وطالبوا بتسريح الجيش الجديد وعزل الأعضاء الإصلاحيين في الحكومة.

وكان أمام سليم الثالث خياران. **الأول**، اللجوء إلى حصون الجيش الجديد وطلب مساعدة أنصاره في الولايات لمواجهة المتمردين. وبسبب ضعف السلطة المركزية، فإن القادة المحليين والأعيان قد سيطروا عملياً على معظم أراضي الامبراطورية العثمانية. فمعظم أعيان البلقان، والذين كانوا في الخطوط الأمامية المواجهة للروس والنمساويين، دعموا إصلاحات سليم الثالث. وعلى الرغم من أن البعض كان ضد أية محاولة لفرض سلطة الحكومة المركزية، إلا أن العديد من الحكام والقادة المحليين المستقلين كانوا سيهبون لمساعدته. أما **الخيار الثاني**، فهو استجابة سليم لمطالب المتمردين أملاً في الحفاظ على مركزه. وقد اتخذ سليم المسار الثاني، وسلم الصدر الأعظم المصلح إلى حشد من الغوغائيين لتمزيقه، وحلّ النظام الجديد.

الأحداث التي تلت تدمير الجيش الجديد أظهرت أنه كان هناك مؤيدون للإصلاح إلا أن سلطة المحافظين كانت أعظم. ونتيجة تسريح أعضاء النظام الجديد فإن العديد من الإصلاحيين والجنود الجدد التجأوا إلى القادة المحليين في البلقان الذين أمنوا لهم الحماية. وخاصة أحد أفراد الأعيان، حاكم سنجق البيرقدار مصطفى باشا الذي دعمهم، ونظم لجنة من الأعيان عارضت الحكومة العثمانية الجديدة. بعض هؤلاء الأعيان عارض سابقاً سليم، ومعارضتهم الآن ربما كانت إشارة إلى معارضتهم المتواصلة لأي شخص في السلطة في اسطنبول، مما يشير بالتالي إلى رغبتهم في ترسيخ وضعهم الاستقلالي، وعلى الرغم من ذلك، فقد أنقذوا الكثير من المصلحين.

وتمكن سليم من الخروج حياً من هذا التمرد الذي انتهى إلى عزله واستبداله ابن عمه مصطفى الرابع به. غير أن قادة البلقان بزعامة البيرقدار مصطفى زحفوا إلى اسطنبول سنة 1808 لإعادة سليم. وخوفاً على حياته عمد مصطفى إلى محاولة قتل أعضاء البيت العثماني الآخرين الذين يمكن أن يعينوا

سلاطين، سليم وشقيقه محمود، فيؤمن بذلك وبالقوة بقاءه كسلطان. وتمكن محمود من الفرار؛ أما سليم فلم يسلم.

وعندما دخل جيش الأعيان اسطنبول جاء دور مصطفى ليموت. وبالرغم من إعلان محمود سلطاناً، فإن السلطة الفعلية بقيت في أيدي الأعيان. معظم قوات الأعيان عادت إلى مواطنها بعد تحقيق النصر؛ تاركين اسطنبول بحماية قوات بسيطة. فقامت ثورة مضادة بتغيير الحكم. وقتل البيرقدار مصطفى، وعاد أعداء الإصلاح مجدداً إلى السلطة. وأبقي على حياة محمود الثاني لأنه كان العضو الوحيد المتبقي من العائلة الحاكمة، إلا أن القوى المحافظة كانت هي المسيطرة.

والدروس التي تم استخلاصها من فترة حكم سليم الثالث هي الحاجة إلى وجود قوة عسكرية تقف وراء السلطان المصلح، وضرورة أن يكون هذا السلطان قوي النفوذ. لم تغير إصلاحات سليم النظام القديم. لقد حاول سليم إيجاد جيش جديد وظن أنه من الممكن، على الأقل في البداية، أن يتعايش مع الانكشارية. إلا أن هذا لم يحدث، لأنه تُرك للمحافظين قوة عسكرية يمكن استخدامها ضد الإصلاحات. وأكثر من ذلك، فإن سليماً كان يفتقد للحزم، أو ربما للشجاعة الشخصية في مواجهته للمحافظين. وأي مصلح ناجح في المستقبل عليه تفادي ارتكاب نفس الأخطاء.

السلطان محمود الثاني

كان السلطان محمود الثاني رجلاً يتحلى بصبر عظيم. لقد صرف ثمانية عشر عاماً في كسب الأصدقاء بعد انتصار المحافظين. مبطناً شعوره الحقيقي نحو الإصلاح وتصرف كأنه سلطان محافظ، في الوقت الذي كان يملأ فيه المراكز الحكومية بأشخاص موالين شخصياً له. والعديد من الأنصار المحتملين حصلوا على مكافآت مالية من السلطان، وخَصَّ السلطان بعطاءاته السخية القادة الدينيين. لقد بنى المساجد والمدارس ودافع عن المبادىء الدينية المحافظة. العديد ممن كانوا أعداء طبيعيين له تحوّلوا إلى أنصار. لقد

تمكن محمود من اكتساب سمعة طيبة كسلطان تقي ورع. الانكشارية من ناحيتهم، قضوا تلك السنوات في صنع الأعداء. ففي الحروب ضد الروس والمتمردين اليونان أثبتوا أنهم محاربون ضعفاء، وأحياناً يرفضون القتال على الإطلاق. لقد ابتزوا الأموال من حكومة وشعب اسطنبول وعواصم الأقاليم. حتى لقد أقدم الانكشارية على حرق المنازل في اسطنبول احتجاجاً على طلب محاربتهم للروس، مظهرين إمكانيتهم في إلحاق الضرر إذا كانوا معارضين. كل هذا دفع العديد ممن كان مرتقباً أن يكون مناصراً لهم، إلى معارضتهم. وفي هذه الأثناء رسخ محمود سلطته في الولايات، مستخدماً السياسة والخدع وأحياناً القوة، بالإضافة إلى سياسة فرق تسد لتصفية معظم سلطات القادة المحليين. وهكذا رأى فيه المحافظون أيضاً شخصية الحاكم الفعال.

وتحرك أخيراً محمود الثاني ضد المحافظين سنة 1826. وبدلاً من محاولة إظهار رغبته العلنية بإنشاء جيش جديد ـ خطأ سليم الثالث ـ فإن محمود في البداية، وبشكل تدريجي، قام ببناء وتحديث بعض الفيالق التقليدية في الجيش العثماني، وخاصة قطاع المدفعية وبعض الوحدات التي كانت في حالة منافسةٍ وكرهٍ للانكشارية. لقد أعلن الآن أنه على الانكشارية أن تقبل بإصلاح أوضاعها، وأنه سيشكل وحدات عسكرية حديثة من مجموعات منتخبة من أفضل الانكشاريين. وكان بإمكان أي شخص أن يرى أن نظام الانكشارية كان مهدداً، وفي 14 حزيران ثارت الانكشارية.

وقف محمود موقفاً جازماً. وبدلاً من الرضوخ لمطالب الانكشارية، استنفر الفيالق العسكرية التي بإمكانه الاعتماد عليها، وطلب مساندة شعب اسطنبول، الذي أثبت أنه لم يعد بإمكانه تحمل تجاوزات الانكشارية. وظهرت حركات الجماهير في الشارع، إلا أنها كانت هذه المرة مؤيدة للسلطان. وصدمت الانكشارية التي توقعت تكرار تجربة انهيار حكم سليم الثالث، وتراجعت إلى حصونها. وهناك تمت محاصرتهم ومهاجمتهم من قبل رجال المدفعية الموالين للسلطان محمود، فاندلعت النيران في حصون الانكشارية وقتل من كان بداخلها. ووقعت مشاهد مماثلة في الولايات حيث قتل العديد

من الانكشارية؛ بينما تناسى معظمهم أنهم كانوا يوماً من الانكشارية، وأصبحوا مواطنين عاديين للسلطان.

وشكل سقوط الانكشارية البداية الأساسية للإصلاح الجذري للامبراطورية. القوى المحافظة ما زال بإمكانها التأثير على الجماهير، الإداريون والرسميون المحافظون مازال بإمكانهم التصدي للإصلاحات، إلا أن أعداء الإصلاح لم يعودوا يملكون القوة العسكرية لفرض مطالبهم. وبعد عام 1826 أصبح الجيش الوسيلة الفعالة بأيدي السلاطين المصلحين ووزرائهم. ومع قدوم القرن التالي أصبح الجيش المؤسسة الأساسية للإصلاح الغربي.

إصلاحات محمود الثاني

بالمقارنة مع الإصلاحات اللاحقة، تظهر إصلاحات محمود الثاني كأشياء بسيطة. لقد بدأ بنشر أول جريدة في الامبراطورية، إلا أنها كانت محدودة الانتشار، وخاصة بين الرسميين. وأنشأ مدارس ثانوية جديدة لتدريب الضباط والرسميين، إلا أن معظم التعليم وخاصة التعليم الابتدائي للمسلمين بقي في أيدي المؤسسات الدينية. وكان التدريب في المدارس الابتدائية يشبه مدارس العصور الوسطى الأوروبية، لا الأساليب الأوروبية في ذلك الزمان. المحاكم بقيت محاكم دينية تقليدية، الاقتصاد بقي ضعيفاً. ولم تشهد الامبراطورية قيام مصانع على الطراز الحديث. كثيرون من التقليديين وقفوا في وجه الإصلاح ومحمود والإصلاحيون لم تكن عندهم أدنى فكرة عن الاقتصاد الحديث أو الصناعة والسياسة الحديثة. إلا أنه ومع كل ذلك فإن محمود الثاني كان مصلحاً عظيماً.

لقد استحق محمود مكانه في التاريخ كمصلح بسبب التغييرات التي أحدثها في البنى التحتية للدولة. فالتغييرات التي قام بها في الجيش ودوائر الدولة شكلت قاعدة الإصلاحات اللاحقة.

لقد بدأ السلطان تنظيم الحكومة بما يتماشى والأساليب الأوروبية، فأصبح هناك وزارات ووزراء عليهم مجموعة من الواجبات في مجالات معينة

تحت سيطرتهم في الحكومة. وأخذ يدفع المعاشات بشكل منظم للإداريين. النظام القديم، الذي كان سائداً في الشرق الأوسط لآلاف السنين، كان قائماً على الدفع عند تقديم الخدمات، موظفو الدولة كانوا يتقاضون رسماً (بخشيش) من قبل الأفراد الذين يتلقون الخدمات. ومن الواضح أن دفع معاشات محددة كان يجعل الإدارة أقل عرضة للفساد. سابقاً كان نظام إصدار القوانين غامضاً، على الرغم من أن السلطان وديوانه كانا من الناحية النظرية مصدر كل القوانين. أما الآن فتم تعيين هيئات تشريعية، وتمت عملية إيجاد ما يشبه الحكومة، تتكون من الوزراء وكبار الموظفين الذين كانوا يمثلون دوائرهم، بدلاً من الديوان القديم الذي كان يتكون من مكتب استشاري ليس له إلا علاقة بسيطة بالأعمال اليومية للحكومة.

كانت المركزية الكلمة السحرية للإصلاح الإداري. جيوش الولايات وضعت تحت امرة اسطنبول، وليس تحت امرة حكام الولايات، وأبقى النظام البريدي الجديد اسطنبول على اطلاع بمجريات الأمور في الولايات. ومن أجل إخضاع الضرائب والخدمة العسكرية للسلطة المركزية، بدأت الدولة القيام بإحصاءات جديدة للسكان. ولم يتم تنفيذ كل الإصلاحات بفعالية، كما أن بعضها لم يطبق بالكامل، إلا أن العمل الإصلاحي قد بدأ.

الإصلاحات العسكرية كانت ضرورية. القضاء على فيالق الانكشارية أفقد الجيش العثماني عموده الفقري. صحيح أن أعداداً كبيرة من الجنود بقيت في وحدات لم تسرح إضافة إلى الجنود في حصون الولايات، إلا أنهم لم يكونوا مدربين على تقنيات الحرب الحديثة. وكانوا مجزئين إلى «جيوش» صغيرة، في غياب جيش مركزي يشكل قاعدة ثابتة للدفاع. فكانت الحاجة ماسة للإسراع في بناء جيش. وقد تم إنشاؤه بشكل أو بآخر بما يتماشى مع الأساليب الأوروبية في القيادة، وكان هناك جيش ثابت واحتياط. وبشكل يختلف عن النظام العسكري العثماني القديم، فإن القيادة في الجيش الجديد كانت تتدرج في نظام هرمي. حكومة السلطان جعلت نواة القوات الجديدة تتكون من المجندين الإلزاميين والمتطوعين الذين دربتهم على التكتيكات

الأوروبية وزودتهم بأسلحة على الطراز الأوروبي بقدر ما تسمح الظروف.

المستشارون الأجانب، وكان الألمان أفضلهم، ساعدوا في التدريبات. إلا أنه وعلى الرغم من كل الجهود فإن تحويل نظام عسكري بأسره كان بطبيعة الحال عملاً بطيئاً ومكلفاً.

وحسب بعض التقديرات فإن القوات العسكرية تطلبت أكثر من نصف ميزانية الحكومة السنوية. وحتى لو توفرت لها الإمكانات المادية، فإنها تحتاج إلى سنوات من التدريب والمزيد من النفقات قبل أن يبلغ الجيش درجة عالية من الكفاءة.

وكانت التوقعات أنه لم يكن لدى الجيش العثماني إلا وقت قليل للإنماء. فالامبراطورية العثمانية كانت تتعرض لاعتداءات أوروبا في الوقت الذي كانت تسعى فيه للإصلاح. هاجم الروس الامبراطورية سنة 1828؛ حتى قبل تمكن الجيش من القيام بتدريب وتنظيم جزئيين. التدخل الأوروبي أدى إلى هزيمة القوات العثمانية في حرب استقلال اليونان عام 1828. أما أسوأ الهزائم فقد جاءت على أيدي تابع عثماني، إنه محمد علي، الحاكم العثماني لمصر. ومثل العديد من قادة مصر السابقين، فإن محمد علي كان في الواقع مستقلاً عن الباب العالي. وبمساعدة فرنسا تمكن من تحديث قواته العسكرية قبل العثمانيين. وفي سنة 1831، ثم لاحقاً عام 1838، تقدم الجيش المصري بعيداً داخل الأناضول. ولم ينقذ الامبراطورية من عدوانه إلا تدخل أوروبي، لأن القوى الأوروبية لم تكن ترغب في سيطرة الأقوى على الامبراطورية العثمانية. وتمكن محمد علي من السيطرة على معظم الولايات العربية العثمانية منذ عام 1831 وحتى عام 1840، من الناحية النظرية كوالي، وفي الواقع كحاكم.

وكانت مصيبة هذه الحروب على الدولة العثمانية مزدوجة. عائدات الولايات الضرائبية التي كانت الامبراطورية بأمس الحاجة إليها من أجل الإصلاح ضاعت؛ والجيش الجديد هلك القسم الأعظم منه في هذه المعارك

حتى قبل أن ينهي تدريباته. وبسبب هذه المصائب واستمرار روح المحافظة فإن الجيش الجديد لم يطور بشكل كامل في عهد محمود. ومع ذلك فإن التغيير الجذري كان قد بدأ وسيستمر إلى حين بروز قوة أكثر كفاءة في ظل السلاطين اللاحقين.

الإداريون الجدد

واحدة من أهم المشاكل الشائكة لأي حكومة إصلاحية هي مسألة القوة البشرية. فمن الذي سيشرف على الإدارة ومن سينفذ الإصلاحات؟ في أي نظام حكومي إصدار الأوامر من السلطة المركزية شيء وتنفيذه من قبل الرسميين الأدنى رتبة شيء آخر. الإداريون بإمكانهم قتل الإصلاح من خلال الجهل؛ كما أنهم وببساطة قد لايعرفون كيف يقومون بالتغيير. ومن الممكن أيضاً أن يعملوا بطريقة بطيئة، «يضيعون» الأوامر، «ينسون» القوانين، يتآمرون للقضاء على روحية القانون بينما يقومون بتنفيذ نصوصه، ويعرقلون التغيير بكل الطرق الأخرى المعروفة عند الإداريين. وكل هذا شكّل بالنسبة للعثمانيين معضلة كبيرة. من أعلى المراتب الحكومية إلى أدناها، لم يكن عند الرسميين فكرة عما يعنيه الإصلاح. جميعهم تدربوا على النظام القديم ولا يعرفون حقيقة أي شيء عن الأساليب الأوروبية. العديد منهم ما زالوا متشربين لفكرة التفوق العثماني الثقافي. وأكثر من ذلك، فإن الأوروبيين، الذين نظر إليهم غالباً كأعداء للدولة العثمانية وطريقة حياتها، كانوا مكروهين عامة. ومن الصعب جداً تقليد من تزدريه وتخافه. استفاده الشخص من أعدائه هو دائماً عمل حكيم، هذا ما عرفه الإصلاحيون، إلا أنه وقبل أن يتمكن العثمانيون من الاستفادة كان عليهم تخطي مواقفهم السابقة.

ومجدداً فإن محمود الثاني قد اتخذ الخطوات الأولى للتغيير. لقد ابتدأ باللغة. جهل اللغات الأوروبية كان العامل الأساسي الذي يعيق تعلم العثمانيين للطرق الجديدة. الإداريون العثمانيون امتلكوا مقدرة لغوية؛ لقد اعتادوا أن تكون أوامرهم بالعربية والفارسية وكذلك أيضاً بالعثمانية التركية المعقدة، إلا أن هذه اللغات لم تكن اللغات التي يحتاجون لمعرفتها. لقد بدّل محمود

التوجه الألسني للحكومة. أعطيت مكاتب الحكومة تعليمات بفتح أكثر هذه المدارس نجاحاً مكتب الترجمة (Tercüme odasi) التابع لوزارة الخارجية الذي أسس عام 1833. ولم يُخرج هذا المكتب مترجمين فحسب، وإنما ساهم في تدريب الإداريين الذين اكتسبوا توجهات غربية. وفتحت اللغة أمام الإداريين العثمانيين وكبار الرسميين باب الثقافة الأوروبية وبسرعة أصبح خريجو مكتب الترجمة قادة السلطة التفنيذية في الدولة.

وبشكل عام، فإن التغييرات التي أحدثها محمود في الإدارة قد ترسخت بشكل بطيء. الإداريون الشباب تدربوا على الطرق الجديدة، ولكن قدماء الإداريين كانوا على رأسهم وغالباً ما أحبطوا التغيير. إلا أن الشباب تسلم تدريجياً دفة القيادة، وكان على رأسهم المصلحون الذين تدربوا في أغلب الأحيان في مكتب الترجمة. إلا أن عملية الإصلاح كانت بطيئة.

عصر التنظيمات

توفي محمود الثاني عام 1839 وخلفه ابنه عبد المجيد الأول. وبمجرد وصوله إلى العرش اقتنع عبد المجيد بالحالة المأساوية لجيش الامبراطورية. مما دفعه إلى دعم الإصلاحيين الذين برزوا في عهد أبيه. واعتمد على قائد المجموعة الإصلاحية في الإدارة، مصطفى رشيد باشا.

لقد بدأ مصطفى رشيد باشا عمله في ظل النظام العثماني القديم. تدرجه في الإدارة المدنية العثمانية جاء نتيجة لعلاقات عائلته، إلا أنه وبسرعة أصبح جزءًا من النظام الجديد. لقد كان نموذجاً للإداري العثماني الجديد لأنه كان يعرف، ومن خلال تجربته الشخصية، ما يتطلبه التغريب. عندما كان في العشرينات من عمره رأى إصلاحات محمد علي في القاهرة. وفي الثلاثينات سافر كثيراً إلى أوروبا، وخدم كسفير عثماني في كل من باريس ولندن. وعاد إلى اسطنبول ليصبح وزيراً للخارجية عند محمود الثاني. وكان لذلك مخضرماً - فهو سياسي فهم سياسة الإدارة العثمانية التقليدية ومصلح ملتزم بالتغيير - كان عثمانياً ومؤيداً لفكرة الاقتباس من الغرب.

وخلال خدمته للحكومة، تمكن مصطفى رشيد من تطوير حلقة من المعارف شاركته رؤيته في الإصلاح. وقد عرف هؤلاء جماعياً باسم «رجالات التنظيمات» (بالتركية «Tanzimatçilar») مما يعني حرفياً أولئك الذين ينظمون الأشياء. وكان لمصطفى رشيد مساعدان رئيسيان، علي وفؤاد، وكانا يمثلان الإصلاحيين. في البداية عملا تحت إمرة مصطفى رشيد، ثم عملا معه، وفي النهاية خلفاه كزعماء للإصلاح عندما توفي عام 1858. وكانت حياتهما نموذجية بالنسبة لرجالات التنظيمات. فالإثنان بدءا دراستهما في المدرسة التقليدية الإسلامية. ودرسا الفرنسية كمدخل لفهم الأساليب الأوروبية، علي في مكتب الترجمة، وفؤاد في مدرسة الطب العثمانية، وخدما أيضاً في السفارات العثمانية في أوروبا. لقد تدرجا في الإدارة العثمانية من خلال الطرق المعتادة، رابطين نفسيهما بالرجال المتنفذين الذين اصطحبوهما معهم أثناء تدرجهما. ومثلهما مثل مصطفى رشيد، كانا رجلين من كلا العالمين القديم والجديد، وكذلك كان أيضاً معظم رجالات التنظيمات الآخرين. من جهة كانا عثمانيين تقليديين تربيا على الأساليب العثمانية، ومن جهة أخرى كانا مصلحين عرفا الطريق الأوروبية وخططا لتقليدها. ولم يجعلهما هذا الأمر مصابين بانفصام الشخصية، وإنما وبالتأكيد ملتزمين بالحفاظ بقدر الإمكان على الطرق التقليدية بينما يقومان بما يجب القيام به لإصلاح الامبراطورية.

ذهنية إصلاحيي التنظيمات بشكل عام جعلتهم يواجهون مشاكل مميزة. لقد تعرفوا على الوسائل الأوروبية واحترموها، إلا أنهم احترموا تقاليدهم الخاصة أيضاً. لم تكن عندهم الرغبة في تحويل الامبراطورية العثمانية إلى انعكاس شاحب لأوروبا الغربية. ومثلهم مثل كل الإصلاحيين قبلهم، لقد أرادوا أن يروا امبراطورية عثمانية متقدمة وناجحة مع الحفاظ على العادات العثمانية، والسلوك الديني العثماني، والحكومة العثمانية. وهذا يعني أن الإصلاح الجذري الحقيقي كان صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. نظرياً قيام حكومة ونظام اقتصادي مماثل لما هو موجود في فرنسا أو بريطانيا قضية يمكن التفكير فيها من الناحية النظرية، ولكنها في الواقع أشبه بالمستحيل. فلا الأصلاحيون ولا شعب الإمبراطورية أرادوا أن يكونوا بريطانيين أو فرنسيين.

إلا أنه ومع كل إصلاح كانت الدولة تبتعد تدريجياً عن تقاليدها.

إصلاحات التنظيمات

بمجرد وصوله إلى السلطة، في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 1839، أفصح عبد المجيد عن نواياه الإصلاحية في إعلان عام، وخط همايوني، أعلنه في قصر كولخانه أمام تجمع لأعضاء الحكومة والسفراء الأجانب:

... وكلي ثقة بمساعدة أصحاب السعادة، وأكيد من تأييد بنينا، نعتبر أنه من الصواب أن نسعى إلى إقامة مؤسسات جديدة لإعطاء الولايات التي تشكل الامبراطورية العثمانية منافع الإدارة الصالحة.

هذه المؤسسات ستعمل بالأساس لتحقيق أهداف ثلاثة هي التالية:

1 ـ الضمانات التي تكفل لرعايانا الأمان المطلق على حياتهم، وشرفهم وأرزاقهم.

2 ـ نظام عادل لتقدير وجمع الضرائب.

3 ـ ونظام عادل مماثل لرواتب الجند ومدة خدمتهم[1].

القرار الامبراطوري تناول وبالتفصيل التغييرات الضرورية. على الصعيد المالي، تنظيم الضرائب مما يؤدي إلى إنهاء التظلمات وإلغاء نظام الالتزام لأنه أصبح ميدان أكثر الرجال عنفاً وجشعاً. ضمان العدالة للأفراد من خلال قانون جزائي جديد، وصون الملكية الشخصية ومنع انتهاك حرمتها. الرشوة والإداريون غير الأكفياء ينبغي تقليصهم وذلك عن طريق إعطاء مرتبات أعلى كافية وقوانين إدارية جديدة. التجنيد العسكري الإلزامي ينبغي تطبيقه وبمساواة على كل المسلمين الذين هم في سن الخدمة، وإنشاء مجلس عسكري لتنظيم الخدمات العسكرية. ودعوة المجلس العدلي للاجتماع مع الرسميين

(1) نقلاً عن
J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, V.I, Princeton, p. 114.

الحكوميين «من أجل وضع القوانين التي تنظم ضمان الحياة والأرزاق وتقدير الضرائب».

لقد كانت هذه الوثيقة الإصلاحية وثيقة ذكية، بادعائها بأن التغييرات التي أعلنها السلطان تشكل في الحقيقة عودة إلى الطرق العثمانية القديمة. ولم يكن هذا بالضرورة صحيحاً، إلا أن هذا الربط العضوي بين الإصلاح والتقاليد كان فعالاً في العلاقات العامة.

المغزى الحقيقي كان إعلان السلطان على الملأ وللمرة الأولى بأن الإصلاح ضروري وبأنه سينفذ. الرعايا أصبحوا يمتلكون حقوقاً، وليس فقط بدافعي ضرائب. والتغيير أصبح غاية الحكومة. الجانب المحزن في هذه الوثيقة كان الاعتقاد الساذج جداً بأن «النتيجة، التي نأمل وبمشيئة الله الحصول عليها يمكن أن تنجز خلال سنوات معدودة». لقد أثبت الإصلاح أنه كان أكثر صعوبة مما كان يُتوقع له.

جوهر إصلاحات التنظيمات كان في تغير فكرة عمل الدولة. الدولة العثمانية التقليدية انحصر عملها في تأمين الحماية من القوى الأجنبية، وتعزيز الدين، وتوطيد الاستقرار المدني. المدارس والخدمات الاجتماعية، والمؤسسات التجارية، والنشاطات الأخرى المماثلة، تركت للأفراد أو للملل. وبشكل مغاير كان على الحكومة الجديدة التعاطي مع مجالات عديدة تطال حياة الإنسان. لقد تم تبني الفلسفة الغربية القائلة بأنه على الدولة أن تقدم لشعبها ما يريده أو يحتاجه ولا يستطيع تأمينه لنفسه. وهذا ما أدخل هذه الحكومة في مجالات لم تتعاط بها أية حكومة عثمانية من قبل. فإذا كان الشعب يحتاج إلى العمل، على الدولة أن تعيد تنظيم الجسد القضائي، الذي كان سابقاً متروكاً للقضاة الدينيين. إذا كان الشعب يحتاج إلى الطرقات والجسور أو التمديدات المائية، على الدولة أن تبنيها، وأن لا تترك عملية بنائها لأهواء الجمعيات الخاصة. النظام الجديد شكل إعادة تجديد لما يجب أن تكون عليه الدولة.

النجاح الكبير للإصلاحيين كان في إدارة الحكومة التي وبشكل بطيء أعيد تنظيمها على الطريقة الأوروبية. الإدارة قسمت إلى وزارات تضمنت وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزالة المالية ووزارات أخرى، وكان هذا أساسياً. كان النظام القديم يفترض أن الإداريين المدربين سيكون بإمكانهم التعاطي مع أية مسألة إدارية تتطلبها الدولة. وعلى أرض الواقع، فإنه لم يكن بإمكان هؤلاء الذين تدربوا على النظام القديم أن يفهموا أبداً الحاجات الخاصة المختلفة لأقسام الحكومة الحديثة المتعددة.

الكفاءة تطلبت أن يتدرب الإداري وأن يطور مهاراته في وزارة معينة، وأن يتقن عملاً واحداً. وعندما يشير هذا الإداري على الحكومة بعمل ما فهناك ضمانة على الأقل بأنه يعرف عما يتحدث.

التغيير الإداري طال أيضاً أعلى مستويات الحكومة. مجلس الوزراء أخذ يجتمع للتشاور مع السلطان وللموافقة على أعمال الوزارات والإدارات الأدنى في الحكومة، وهنا اختلف النظام عن الأشكال الأوروبية مع ما رافق ذلك من صعوبات. فكل وزير من الوزراء والرسميين الآخرين كقائد الجيش أو شيخ الإسلام كان وبشكل عام سيد نفسه. في النظام البرلماني البريطاني مثلاً كل الوزراء كانوا أعضاء في الحزب الحاكم أو تحالف الأحزاب الحاكمة، وهم مسؤولون أمام رئيس الوزراء ونظام الحزب الذي ينتمون إليه. بينما كل واحد من الرسميين العثمانيين كان مسؤولاً فقط أمام السلطان. لم يكن هناك أحزاب سياسية على النمط الأوروبي، وإنما فقط «أحزاب سياسية» مرتبطة بالأفراد. ولذا كان على الصدر الأعظم أن «يكون سياسياً» بشكل دائم. فأحد المحافظين المعارضين للإصلاح يمكن أحياناً أن يحصل على وزارة أو أكثر، فيفعل كل ما بإمكانه للوقوف في وجه الإصلاح، وكان على الصدر الأعظم الإصلاحي أن يسعى للتوصل إلى تسوية معه، لا أن يعطيه وببساطة الأوامر. السلطان أيضاً كان عليه أن يسترضي المجموعات السياسية. كل هذا أبطأ خطوات الإصلاح، إلا أنه لم يكن أمام الإصلاحيين أي خيار آخر. محاولة تغيير النظام بأكمله بين ليلة وضحاها كان سيؤدي إلى ردة فعل عنيفة من قبل

المحافظين، وعلى الأرجح، سيضع حداً للإصلاح.

من طبيعة الإصلاح الحكومي أن نتائجه لا ترى إلا بعد سنوات عديدة من بدئه. ومن الأمثلة التقليدية على هذا في الإمبراطورية العثمانية كانت الاصلاحات في مجالي المواصلات والاتصالات. عندما تسلم محمود الثاني الحكم كان نظام الاتصالات العثمانية لا يختلف بشكل أساسي عما كان عليه أيام سليمان، وربما أسوأ، لأن الرقابة على أعمال العصابات التي تسطو على التجار وحاملي البريد كانت أفضل أيام سليمان. وبدأت التنظيمات ببناء طرق حديثة وخطوط تلغراف. وكذلك بدأ بناء السكك الحديدية وإن بشكل بطيء. وأنشأ نظام جديد للبريد. وعلى الرغم من أن العمل استغرق عقوداً طويلة، وأجبر العثمانيين على الاعتماد على الأوروبيين، إلا أن المكافآت كانت عظيمة. فلم يتم فتح أسواق جديدة أمام التجار فحسب، وإنما لاحقاً تحسنت وبشكل كبير إمكانية السلطان المركزية على الحكم. الأوامر المرسلة بالتلغراف كان يتم تلقيها مباشرة من قبل حكام الولايات. الجيوش المرسلة بواسطة السكك الحديدية أو السفن البخارية كان بإمكانها إخماد الثورات في مهدها.

وإلى جانب الإدارة، كانت التربية إحدى المجالات حيث تقدم الإصلاح بشكل ناجح، وإنما ببطء أيضاً. النظام التربوي التقليدي الإسلامي لم يكن يتناسب مع العالم الحديث. ولم تكن المشكلة أن المدارس كانت دينية، وإنما انحصرت المشكلة في ما لم تدرسه تلك المدارس الإسلامية ـ المواضيع التقنية مثل علم المثلثات، الحساب، العلوم الطبيعية، الكيمياء، واللغات الأجنبية. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك أي إصلاحي يملك القدرة أو حتى الرغبة بإغلاق المدارس الإسلامية، فقد أدرك الإصلاحيون أن القوة البشرية المدرّبة هي قاعدة التحديث، وأن هناك حاجة لمدارس جديدة.

في عهد محمود الثاني تم فتح مدارس مهنية، وكانت هذه المدارس مرتبطة بإدارات الدولة، إلا أنها درّست الموضوعات الأساسية مثل الرياضيات والعلوم واللغات. مدرسة الطب العثمانية الأولى الحقيقية مثلاً، كانت مدرسة عسكرية، وكذلك كانت أول مدرسة هندسةٍ أيضاً. المدارس المتوسطة

(الرُشدية) فتحت للفتيان الصغار الذين أنهوا دراساتهم الابتدائية التقليدية الإسلامية. المدارس المتوسطة دربت الأولاد في المواضيع التقنية لتحضيرهم للدراسة في معاهد تقنية أكثر تطوراً ليصبحوا مهندسين أو محترفي مهن أخرى. المعلمون تخرجوا من مدارس خاصة جديدة أنشئت لإعداد المدرسين. إلا أن هذه المدارس لم تُخرج أعداداً كبيرة من الطلاب إلا مع نهاية فترة التنظيمات. المدارس كانت مكلفة والمعلمون كانوا قلة. وكما كانت المسألة مع كل إصلاح، لقد استغرق تطوير النظام التربوي وقتاً طويلاً: المدرسون المدربون كانوا قلة، ودرّسوا طلاباً، الذين أصبحوا بدورهم أساتذة تمكنوا من تدريس المزيد من الطلاب... وهكذا استغرق تطوير طبقة مثقفة واسعة عدة عقود. ومع حلول عام 1867 أقل من 3 بالمائة من السكان كانوا مسجلين في المدارس الجديدة، و90 بالمائة منهم كانوا في المدارس الابتدائية يشقون طريقهم ببطء في صعود السلم التربوي الجديد.

كان هدف المدارس خلق نخبة تربوية، إلا أن عدد المدارس كان قليلاً جداً بالنسبة إلى نظام عام للتربية الحديثة. النجاح العظيم كان في تأهيل الجيش والإدارة. وكان رجال هاتين المؤسستين هم قادة الإصلاح.

الفشل الكبير للإصلاحيين كان في مجال الاقتصاد. إذ لم يتمكن رجالات التنظيمات من زيادة موارد الدولة إلى أقصاها، أو القيام بإصلاحات مالية جوهرية. في الواقع، لم يكونوا قادرين حتى على جمع الضرائب المتوجبة بموجب النظام القديم. صحيح أن سلطة الحكومة المركزية كانت بازدياد مستمر، إلا أن هذه السلطة لم تكن كافية لضمان الحصول على الضرائب من الجميع. وكان معروفاً أن نظام الالتزام غير مجدٍ ويؤدي إلى هدر أموال الدولة. وكان مبدأ تعيين إداريين مدربين لجمع الضرائب من الولايات، أفضل بكثير، إلا أن عدد الإداريين المدربين لم يكن كافياً، ولذا فإن إلغاء نظام الالتزام لم يتم إلا بشكل تدريجي وببطء. وقبل التمكن من تقييم وجمع الضرائب الزراعية بشكل صحيح، فإن المعرفة الصحيحة لملكية الأراضي والإنتاج الزراعي كانا ضروريين. وفي سنة 1858 صدر قانون تسجيل

الأراضي. واستغرقت عملية جمع المعلومات وتسجيل الأراضي سنوات عديدة لدرجة أن العمل لم ينته مع قدوم الحرب العالمية الأولى.

لذا وإن كان العثمانيون يعرفون ما يجب فعله فإنهم لم يكونوا يمتلكون الإمكانيات لتنفيذه.

في الواقع غالباً لم يعرف العثمانيون ما يجب فعله وجلُّ هذا يعود إلى حقيقة بسيطة وهي أن القادة الإداريين لم يفهموا الاقتصاد والتجارة. وجزء من المشكلة كان ثقافياً: الرسميون العثمانيون درّبوا لإدارة نظام جمع ضرائب ومن ثم صرف الأموال. لم يكونوا يتحدرون من عائلات تجار ولا رغبة عندهم لأن يصبحوا هم أو أولادهم رجال أعمال. التجارة الواسعة في الامبراطورية كانت بشكل عام في أيدي الأقليات غير الإسلامية، الذين فضل الأوروبيون التعامل التجاري معهم. كان هناك بالتأكيد تجار مسلمون وخاصة في الولايات، ولكنهم لم يتوصلوا لأن يكونوا موظفين رسميين لدى الحكومة. والقليل منهم في الامبراطورية العثمانية كان بإمكانه فهم الأنظمة الاقتصادية للتجارة العالمية. أنى لهم أن يتعلموا ذلك؟ لقد استغرقت عملية فهم السوق العالمي من قبل الدولة العثمانية سنوات عديدة مرّت خلالها بتجارب قاسية قبل أن تتمكن من هذا الفهم.

والمحزن أنه حتى ولو كان العثمانيون قادرين على جمع كل ضرائبهم، وعلى إدارة حكومتهم بكفاءة مطلقة، فهذا على الأرجح، لن يكون كافياً لتحقيق الإصلاح الاقتصادي. لقد كانوا يحتاجون إلى المال في أماكن أخرى. الدولة العثمانية كانت تواجه تهديدات مستمرة بالعدوان عليها وخاصة من روسيا. الحاجة السريعة للدفاع سيطرت على التخطيط الطويل المدى لحاجات التقدم الاقتصادي. وفي الواقع فإن أي تقدم اقتصادي سيؤول لمصلحة المعتدين الذين سيأتون وسيحصلون على كل شيء. وفي معظم الأحيان هذا ما حدث بالتحديد. فالأموال التي صرفت لتطوير بلغاريا العثمانية، مثلاً، كانت خسارة كاملة لأن الجيوش الروسية احتلتها.

وفرض على العثمانيين في المسائل الاقتصادية أن يقوموا بكل شيء دفعة واحدة. التقدم الصناعي يعتمد على القوة البشرية المدربة، والماكينات الحديثة، وشبكة اتصالات تجارية، وأموال كافية، ونظام اعتماد، ومواصلات جيدة... إلخ. وفي النهاية فإن المنتجات يجب أن تنال رضى المستهلك؛ ويجب أن تكون ذات قيمة تنافسية جيدة. وكل هذا كان كثيراً جداً على دولة فقيرة لتتمكن من تحقيقه.

شكلت الامتيازات عائقاً أساسياً للإصلاح الاقتصادي. فبدون المصانع والقوة البشرية المدربة والأنظمة التجارية الأوروبية لم يكن بإمكان العثمانيين دخول عالم المنافسة. الأوروبيون كان بإمكانهم تصدير منتوجات أرخص وأفضل للامبراطورية مما يمكن أن تنتجه المصانع العثمانية. في العديد من الدول الأخرى، التي واجهت مشاكل مماثلة، تم اعتماد نظام الحماية الجمركية لحماية الصناعة الناشئة. إلا أن الامتيازات جعلت اعتماد مثل هذا النظام مستحيلاً بالنسبة للعثمانيين. فبحسب نصوص المعاهدات التي وقعت قبل قرون عديدة، لم يكن عثمانيو القرن التاسع عشر يسيطرون على الضرائب المفروضة على البضائع المصدرة إلى بلدهم. البحرية الأوروبية والسياسة فرضت الامتيازات. وإذا ألغى العثمانيون من جانب واحد تلك الامتيازات فإنهم يخاطرون بحرب كبرى. بالإضافة إلى أن العثمانيين كانوا يعتمدون على النوايا الطيبة لبريطانيا العظمى لمنع روسيا من تنفيذ مخططاتها القاضية بتقطيع أوصال الامبراطورية. فكيف سيكون بإمكان العثمانيين الوقوف ضد البريطانيين، المستفيدين الأساسيين اقتصادياً من الامتيازات، وهم يحتاجون للمساعدة البريطانية من أجل استمرار دولتهم؟

السلطان عبد العزيز

إصلاحات مصطفى رشيد نُفذت وتوسعت من قبل خليفتيه علي وفؤاد باشا. فالاثنان شغلا منصب الصدر الأعظم ووزارة الخارجية في أوقات مختلفة، والاثنان جعلا من نفسيهما مركز السلطة. إلا أنه وعند وفاة كل من فؤاد باشا سنة 1868، وعلي باشا سنة 1871 لم يخلفهما أي إصلاحي متنفذ.

وكان علي باشا بالأخص حاكماً أوتوقراطياً، لم يسمح ببروز أي قائد قوي يمكن أن يخلفه، ولذا لم يوجد أي شخص بإمكانه أن يخلفه. وبالمقابل، تمكن السلطان عبد العزيز (1861 ـ 1876) من فرض سلطته. رجالات التنظيمات لم يكونوا ديمقراطيين، وأبقوا السلطة في أيدي مركز الحكم، في ظلهم، كانت مركزية السلطة وسيلة الإدارة، ولكن كان بالإمكان أيضاً جعلها وسيلة السلطان. وتمكن عبد العزيز بتغييره الدائم للصدور العظام وبوضعه مساعديه في المراكز الأساسية، من أن يكون صاحب القرار.

لم يعمد عبد العزيز إلى إحباط الإصلاح عن قصد. وقامت حكومته بإحداث تغييرات في أنظمة الحكم المركزية وفي الولايات إضافة إلى بعض الإصلاحات الثانوية. إلا أن عبد العزيز قد أبطأ من خطوات الإصلاح. ولم يكن هذا بالضرورة خطأً؛ فأخذ فرصة لترسيخ التغييرات التي حصلت لم يكن بالضرورة بالشيء السيء. مشكلة عبد العزيز الأساسية كانت مالية. رجالات التنظيمات لم يكونوا يوماً اقتصاديين كباراً. فبعد وفاة علي باشا عام 1871، هددت أخيراً المشاكل الاقتصادية العالقة منذ سنوات بتدمير الدولة. وأثبت عبد العزيز أنه لم يكن قادراً على اتخاذ الخطوات الحاسمة الضرورية لتجنب الإفلاس.

الورطة كانت في الاستدانة. فمنذ حرب القرم، عندما تم عقد أول القروض الأجنبية لتمويل الحرب، بدأت الامبراطورية العثمانية بالاستدانة من المصارف الأوروبية. القروض كانت ضرورية لتمويل الحكومة وذلك بسبب الحاجة الكبيرة لتأمين مصاريف الدفاع العسكري، ولم يترك سوى مبالغ صغيرة جداً لتمويل الإصلاح. كان الافتراض أن المال يمكن أن يستدان لتمويل الإنماء وأن مداخيل جديدة سترد إلى الحكومة بسبب الإصلاحات. وهذه الموارد الجديدة بدورها ستفي بالدين. وبالطبع لم تسر الأمور على هذا الشكل، المزيد والمزيد من الديون دون أي تسديد. واستمر عبد العزيز في إنفاقه للمال ولا سيما على المشروعات غير الإنتاجية التي تتعلق به شخصياً وبقصوره وما إلى ذلك. واستمر في الإسراف عندما كان التقشف ضرورياً.

وفي مواجهة مصيبة منتظرة، توحدت الإدارة العثمانية وتصرفت بما فيه مصلحتها ومصلحة الامبراطورية. وبدأت وبتردد اتخاذ الخطوة التالية في الإصلاح: الحكم الدستوري وبداية الديمقراطية.

الدستور العثماني

إن إطلاع الجيل الجديد على الدعايات السياسية الأوروبية، والتجاوب معها من قبل المفكرين السياسيين العثمانيين، قد دفع بهؤلاء إلى زيادة احترامهم للمؤسسات السياسية الأوروبية، متخطين بذلك الرغبة في استخدام التكنولوجيا الغربية والتقنيات الإدارية. لقد توصلوا إلى الاقتناع بأن الامبراطورية العثمانية لن تتقدم بشكل فعلي على الإطلاق ما لم تتبنَّ حكومة ديمقراطية ويكون لها دستور. وبدأ هؤلاء الإصلاحيون بعقد اجتماعات سرية في إسطنبول، وأنشأوا سنة 1865 جمعية «العثمانيين الشباب»، [التعبير المستخدم باللغة العربية نقلاً عن التراث الغربي، تركيا الفتاة] وبدأوا نشاطهم ضد حكومات علي باشا، ثم عند وفاته سنة 1871، تحوّلوا ضد سياسة الحكم المطلق للسلطان عبد العزيز. وكانت الجريدة سلاحهم الأساسي. وعندما تمت مراقبة كتاباتهم في اسطنبول بدأوا بإرسال الجرائد المطبوعة في أوروبا إلى الدولة العثمانية من خلال مكاتب البريد الأوروبية المستقلة التي لا تخضع للسلطة العثمانية. وتزايد نفوذهم خلال فترة حكم عبد العزيز. وكان لدعواتهم لتغيير نظام الحكم جمهور جاهز بين الإداريين والضباط العسكريين الذين كان بإمكانهم أن يروا الكارثة التي ستنتجها سياسة عبد العزيز الاقتصادية المتهورة.

وخوفاً من الاعتقاد بأن العثمانيين الشباب كانوا مجرد مثاليين سياسيين، إذ إن العثماني الشاب النموذجي كان ابن عائلة ذات مركز عالٍ نسبياً، ومتخرج من المدارس الجديدة العلمانية، إلا أن معظمهم إن لم يكن جميعهم قد أحبطوا في مساعيهم للارتقاء في الإدارات الحكومية العالية، ولذا فإن معارضتهم من الممكن أن تكون أكثر من فلسفية. في المنفى الأوروبي، كان دعمهم الأساسي أموالهم الخاصة أو أموال عائلاتهم، أما أحزابهم وجرائدهم

فقد حصلت على اعتمادات مالية من أمير مصري، مصطفى فاضل الذي تصرف جزئياً عن قناعة، وجزئياً أيضاً عن رغبة بابتزاز الحكومة العثمانية لجعله وريث خديوي مصر أو إعطائه سلطات موازية. ومع ذلك فإن كتابات العثمانيين الشباب كان لها تأثير هام على كل الذين أرادوا التغيير. وتجاوب معها بشكل خاص مجموعتان، هؤلاء الذين أرادوا إصلاحات سريعة وأكثر ليبرالية وأولئك الذين أرادوا للإسلام المصلح أن يكون جزءًا من سياسة الحكومة بعد أن جَرّدت التنظيمات الإسلام من أي دور.

ولم يكن العثمانيون الشباب الإصلاحيون على علاقة بتطلعات الإنسان العادي في الامبراطورية. فمثلهم مثل رجالات التنظيمات، كانوا يتبنون الأساليب الأوروبية وكانوا مستعدين لفرضها من فوق. وكانوا يؤمنون، بعكس رجالات التنظيمات، بأن بعض أشكال الديمقراطية كان ضرورياً من أجل تطوير الامبراطورية. أفكارهم كانت طوباوية في مجال واحد: القومية. لقد اعتقدوا بأنه لو سمح للمجموعات الاثنية المتنوعة، في الامبراطورية العثمانية، بانتخاب ممثليهم فإنهم سيتغاضون عن مشاعرهم القومية، ويتوحدون في ظل القومية العثمانية متناسين نظام الملل وأفكارهم القومية الجديدة المستوردة من أوروبا. وكما أثبتت الأحداث اللاحقة، فإن مثل هذا التفكير لم يكن في أسوأ حالاته سوى تفكير متفائل. كما أعتقد العديد منهم أيضاً بأن الإسلام كان ديمقراطياً بجوهره ويندمج بسهولة مع النظام الدستوري. وعلى الرغم من السلامة النظرية لهذا الرأي، فإن المحافظين المسلمين لم يوافقوا على هذا التحليل.

غير أن الصعوبة التي واجهها العثمانيون الشباب كانت في إهمالهم للشعور الحقيقي لشعب الامبراطورية. القومية الأوروبية كانت ظاهرة شعبية ـ شعوب فرنسا وبريطانيا كان ولاؤها وحتى حبها لأرض الوطن، أما الولاء في الامبراطورية العثمانية فكان للسلالة العثمانية أو حتى أكثر من ذلك، للديانة الذاتية والمقاطعة المحلية. «القومية العثمانية» كان يجب فرضها من القمة، إلا إذا رأت الشعوب الحاجة إلى مثل هذا الشعور. لم يكن عند الإصلاحيين

مخطط لنشر هذا النوع من القومية عند الشعوب. وهذا ما يبسط حقيقة أنهم كانوا ديمقراطيين نظرياً، دون أن يفهموا بالضرورة الشعب الذي كانوا يتحدثون عنه.

لقد كان العثمانيون الشباب فلاسفة سياسيين لا رجالاً عمليين في تصريف شؤون العامة. العديد منهم كان يأمل بتغيير ثوري، ولكنهم لم يكونوا قادرين إطلاقاً على تنفيذ ذلك، ولذا لجأ هؤلاء الذين أرادوا التغيير، إلى أولئك الذين يعرفون استخدام السلطة. وتبنى إداريو المستويات الحكومية العالية بقيادة مدحت باشا في النهاية أفكار العثمانيين الشباب.

أحمد شفيق مدحت باشا كان إدارياً من فترة التنظيمات. خدم بشكل مميز كحاكم في بلغاريا والعراق (حكم نيش عام 1861 ـ 64، وحكم ولاية الدانوب عام 1864 ـ 68، وولاية بغداد عام 1869 ـ 72)، وكذلك في مواقع مختلفة في اسطنبول. إصلاحاته التي نفذها في الولايات جعلت منه مثالاً لمصلحي التنظيمات. خدم كصدر أعظم لمدة قصيرة عام 1872، وأبعد من قبل خصومه السياسيين، ولكنه بقي في مركز الصدارة في الحكومة العثمانية في مواقع وزارية مختلفة. وتحوّل مدحت، مع بعض الرسميين أصحاب الرتب العالية أثناء خدمتهم، إلى فكرة الحكومة الدستورية. وقد نمّى هذا التحول، وبالتأكيد، ما رأوه من الحالة الكئيبة للامبراطورية في عهد عبد العزيز. بعد وفاة علي باشا عيّن السلطان عدداً من الصدور العظام لفترات قصيرة بهدف استمرار حالة الفوضى في الإدارة وإبقاء السلطة بين يديه. وأبقت هذه السياسة أيضاً عدم تنفيذ الأعمال سارياً، كانت قضايا الدولة تواجه منعطفات خطيرة وثورات محدقة، في البوسنة، كريت وبلغاريا، إضافة إلى تزايد تدخل القوى العظمى في شؤون الامبراطورية. والأسوأ من هذا كله، إن الامبراطورية كانت مفلسة. فالحكومة الضعيفة تعني عدم القدرة على جمع الضرائب. العجز كان ناتجاً عن الاستدانة بفوائد مرتفعة جداً. ثلث مدخول الحكومة كان يذهب لتسديد فوائد الديون. مرتبات الجند والإداريين كانت وبشكل مستمر متأخرة وتدفع عن الأشهر السابقة. ولذا كان هناك سبب وجيه، بالنسبة لمدحت باشا

ومساعديه، للاعتقاد بأن إحداث بعض التغيير في النظام كان ضرورياً. وأدى الدافع الشخصي إلى التركيز على الدستور: فعبد العزيز كان يصادر سلطة الإدارة ويجعلها بين يديه؛ وربما تمكنت حكومة دستورية من عكس هذا الاتجاه.

كان مدحت يخدم كوزير من غير حقيبة عندما أدت أخطاء عبد العزيز المالية والسياسية أخيراً إلى دفع الإداريين لعزله (1875). وتم استبداله بأحد أبناء عبد المجيد، الذي حكم لفترة قصيرة، وهو مراد الخامس، إلا أن مراد وبسبب إدمانه الخمرة واضطراب شخصيته، أثبت أنه كان غير مستقر عقلياً. وبعد حكم قصير تم عزله عام 1876 واستبدل به شقيقه، عبد الحميد الثاني. وانتهز مدحت ومساعدوه حالة الضياع السياسي للضغط من أجل حكومة دستورية. وعاد العثمانيون الشباب إلى وطنهم من المنفى الأوروبي لتنفيذ أفكارهم. وتضافرت أفكارهم مع الإمكانيات العملية لمدحت ومساعديه لإصدار دستور. وتم اختيار مدحت كصدر أعظم في 19 كانون الأول/ ديسمبر عام 1876، وصدر أول دستور عثماني في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر.

الدستور والبرلمان الأول

وقع الدستور العثماني في شرك مبدأ الحكومة التمثيلية الأوروبية ودعا الدستور إلى إقامة مجلسين نيابيين (مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان)، ومجلس قضائي مستقل، وحكومة وزارية تشرف على الإدارة. وضمن الدستور الحريات الدينية، وجعل قيمة الضريبة مرتبطة بمدخول دافع الضرائب، وأعطى للرعايا حريات فردية واسعة. إلا أن كل شيء لم يكن كما هو متوقع له.

اضطر مدحت إلى المساومة مع المحافظين ومع السلطان من أجل تمرير الدستور. الحقوق التي أعطيت للسلطان في هذه الوثيقة كانت كبيرة جداً؛ فهو الذي يعلن الحرب، ويعقد المعاهدات، ويصدر النقود، ويصدر قوانين ملزمة بمرسوم، وكل هذا بدون أية موافقة برلمانية. إضافة إلى أن كل القوانين

الصادرة عن البرلمان يجب أن تنال موافقته وإلا فله الحق وببساطة بعدم نشرها وبالتالي منع نفاذها. وبعكس نظام البرلمان البريطاني مثلاً، فالسلطان هو الذي يعين الوزراء، وليس البرلمان، وهم مسؤولون أمامه. ولم يكن السلطان ملزماً باختيار الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) من أكبر الأحزاب في البرلمان. وأخيراً بإمكان السلطان إعلان حالة الطوارىء، وحلّ البرلمان، ودعوته مجدداً للاجتماع بناءً لرغبته الخاصة؛ ولذا فإنّ المبادىء الديمقراطية الحقيقية لهذا الدستور احتوت على أكثر من خلل بسيط. كما أن مسلمي الامبراطورية قد شعروا بأن الديمقراطية لم تخدمهم بتقسيم الأصوات والذي تم بحسب الانتماء الديني. فلقد تم استرضاء الأوروبيين، وذلك بإعطاء الرعايا المسيحيين سلطات انتخابية أكثر مما تستحق اعدادهم. فقد سمح للمسيحيين بـ 44 نائباً مقابل 71 نائباً للمسلمين، ولم يكن هذا وبأية طريقة من الطرق يعكس النسبة الحقيقية للسكان. فصوت الذكر المسيحي كان يوازي ضعفي صوت الذكر المسلم. وكما في أوروبا وأميركا في ذلك الوقت فإنه لم يكن مسموحاً للنساء بالتصويت.

عهد عبد الحميد الثاني

ربما كان صحيحاً القول أن عدداً قليلاً جداً من رعايا السلطان العثماني عرفوا أو اهتموا بالديمقراطية. ومثلهم مثل معظم أعضاء المجتمعات المتخلفة اقتصادياً، فإن اهتمامهم الأولي هو تأمين غذائهم وغذاء عائلاتهم، ثم الاهتمام بقيمهم المرتبطة بحياتهم اليومية مثل الدين والثقافة التي ورثوها عن أجدادهم. ولكي يهتموا بالديمقراطية كان عليهم أولاً أن يعرفوا ماذا تعني، ثم أن يقتنعوا أنها يمكن أن تجلب لهم المنافع. الأغلبية الساحقة من الجمهور العثماني لم يكن عندها أي مفهوم عن الديمقراطية. لم يكن هناك أبداً ديمقراطية في الشرق الأوسط من قبل، ويبدو أنه قد كان من الصعب، حتى بالنسبة لأولئك الذين تبنوا الديمقراطية نظرياً، أن يتخلوا عن طرقهم القديمة من أجل مسار جديد غير مجرب.

ديمقراطية الدستور العثماني كانت شيئاً هاماً بالنسبة للمثقفين

والسياسيين، إلا أنه لم يكن لها جذور بين شعب الامبراطورية الذين كان معظمهم عمالاً زراعيين بعيدين جداً عن رأس المال والبرلمان في المسافة والتفهم. ولو عرفوا تفاصيل الدستور لربما كانوا قاوموه في الواقع. فالدستور لم يقدم أي تدبير لحل مشاكلهم المتعلقة بالضرائب والزراعة والهامة بالنسبة إليهم.

ولم يكن عبد الحميد بالرجل الذي يعطي أهمية لمطالب يعتبرها خيالية مجردة كالديمقراطية، وخاصة عندما تهدد هذه الديمقراطية سلطته الخاصة. لقد ترك الدستور صلاحيات كثيرة بيد السلطان، ولكنه ترك للبرلمان حق الاحتجاج. ومما أرعب السلطان بشكل خاص هو احتجاج أعضاء من البرلمان على كيفية تعاطي السلطان مع الحرب الروسية عام 1877 ـ 78. لقد كانت هذه الحرب في الواقع كارثة، إذ ترافقت مع نسبة عالية من القتلى المدنيين والعسكريين المسلمين وخسارة الامبراطورية لولايات بأكملها. ومع تزايد احتجاجات البرلمان، رأى السلطان خطراً في أن تتحدث باسم الدولة عالمياً أصوات كثيرة، وأن تكون الدولة منقسمة داخلياً بينما يحاصرها الأعداء. أو ربما فسر هذه الاحتجاجات باعتبارها خطوة أولى نحو زيادة نفوذ البرلمان أو ربما خشي سيطرة البرلمان على الجيش، إلا أنه ومهما كانت تخوفات عبد الحميد، فإنه قد قرر بأن البرلمان لم يعد يعمل كما كان متوقعاً له، ولذا وببساطة ألغاه. في ظل الدستور يتمتع السلطان بسلطات طارئة واسعة. فاستخدم سلطاته لحل البرلمان في 14 شباط/ فبراير عام 1878. كان هناك احتجاج على هذا التصرف من قبل العثمانيين الشباب، والإصلاحيين والمثقفين، ولكن دون أية ردة فعل من الناس، الذين كانوا مشغولين بخسائر الحرب الروسية عام 1877 ـ 78 أكثر من انشغالهم بمواضيع الديمقراطية. وجود الامبراطورية كان على المحك عام 1878. في أوقات الخطر المميت يهتم البشر بالحفاظ على حياتهم ويتجمعون حول السلطة. وهذا ما حصل في الامبراطورية العثمانية. ودفع عبد الحميد وبنجاح بسلطته الخاصة إلى الواجهة في وقت الكارثة الوطنية. ثم تابع حكمه على الطريقة العثمانية التقليدية المثالية ـ سيادة مطلقة لسلطان قوي.

الحكومة، الدبلوماسية، والإصلاح

في العديد من المجالات سارت حكومة عبد الحميد على طريق إصلاحيي التنظيمات. لقد كان عبد الحميد وريثاً أصيلاً للتنظيمات. السلاطين والإداريون الذين قادوا الإصلاحات السابقة كانوا إصلاحيين ولم يكونوا ديمقراطيين. لقد أسسوا هيكلية حكومية جعلت من اسطنبول مركز السلطة، والسلطة يمكن وبسهولة أن تمارس من قبل السلطان أو من قبل الإدارة. رجالات التنظيمات كانوا مهتمين بإعادة تنظيم اقتصاد وجيش وإدارة الامبراطورية، كذلك كان عبد الحميد الثاني. ومثل أولئك الإصلاحيين، بنى عبد الحميد الطرق وأقام السكك الحديدية، وطور وزاد عدد المدارس، وطبق مركزية الإدارة الامبراطورية. ومثلهم أيضاً، زاد عبد الحميد من إصلاحات الحكومة فأنشأ وزارات حكومية جديدة مثل وزارة الشرطة ووزارة البريد والتلغراف، واستكمل نظام الإحصاء السكاني، وأنشأ مجلس محاسبين جديد أشرف على النفقات. أما بالنسبة للولايات، فقد أعلن عبد الحميد للحكام والموظفين المدنيين تشريعاته المركزية. وسمح تطور وسائل الاتصال للسلطان بمراقبة أفضل للموظفين المدنيين. لقد حقق السلطان عبد الحميد أهداف التنظيمات ـ تحسين مجال وكفاءة الحكومة وجعل السلطة المركزية في اسطنبول. ولذا، فإن حكم عبد الحميد بجوهره يمكن اعتباره استمراراً للتنظيمات.

القضايا الدولية في عهد عبد الحميد يمكن تلخيصها بسهولة ـ لقد تحمل الكوارث لمدة ثلاثين عاماً. فبعد اعتلاء عبد الحميد الثاني العرش بوقت قصير هزمت الامبراطورية في الحرب الروسية ـ العثمانية سنة 1877 ـ 78. وتقدمت روسيا لمسافة قريبة من اسطنبول، وتمكنت من فرض شروطها، وأُجبر العثمانيون على القبول. وبحسب شروط معاهدة سان ستيفانو (3 آذار/ مارس، 1878)، سيطرت روسيا على جزء كبير من شمال شرق الأناضول (أقاليم قارص، وأردهان، وباطوم) وكذلك سيطرت على بساربيا. وتم الاتفاق على إنشاء بلغاريا العظمى التي تمتد من البحر الأسود إلى البانيا ومن نهر

الدانوب إلى بحر ايجه. وتوقعت روسيا أن تعتمد هذه الدولة الجديدة عليها وأن تفتح لها الطريق لسيادة روسيا على البلقان. إلا أن هذا لم يحدث، فقد عارضت المعاهدة كل من بريطانيا والنمسا وألمانيا بسمارك. وأجبر المؤتمر الأوروبي، الذي دعا إليه بسمارك في برلين، روسيا على القبول بأقل مما كانت تطمح إليه. وتقلص حجم بلغاريا إلى مجرد مملكة صغيرة تابعة على الدانوب. وتحول جنوب بلغاريا إلى ولاية مستقلة تابعة للامبراطورية العثمانية تحت اسم روميليا الشرقية. وحافظ العثمانيون على وجودهم في وسط وجنوب البلقان (مقدونيا) وفي البانيا. وحصلت النمسا على البوسنة، تحكمها اسمياً كجزء مستقل عن الامبراطورية العثمانية. أما في الشرق، فقد تم تحجيم المكاسب الروسية بنسب ضئيلة. وبمقابل المساعدة البريطانية في مؤتمر برلين، أُجبر العثمانيون على قبول الاحتلال البريطاني لجزيرة قبرص، مما جعل البريطانيين «أصدقاء» الدولة العثمانية من المستفيدين الأساسيين من المؤتمر. وتم توقيع معاهدة برلين في 13 تموز (يوليو)، 1878.

وأجبر عبد الحميد في أوائل عهده على قبول خسارة قبرص، وشمال شرقي الأناضول، والجزء الأكبر من أوروبا العثمانية، وكلها أجزاء أساسية من الامبراطورية. الخسائر الأخرى للأراضي في عهده كانت خسائر اسمية فقط، على الرغم من أنها قد أثارت نقمة كبيرة في الامبراطورية: فالفرنسيون احتلوا تونس سنة 1881، واحتل البريطانيون مصر سنة 1882. وأدت ثورة في روميليا الشرقية سنة 1885 إلى وحدتها مع بلغاريا سنة 1886. وكل هذه الدول كانت تشكل جزءًا من الامبراطورية العثمانية بالاسم فقط، ولذا فإن الخسارة العثمانية كانت ضئيلة، على الرغم من أن الرأي العام في الامبراطورية كان في حالة غليان ضد الامبريالية الأوروبية. والحرب الوحيدة التي ربحتها قوات عبد الحميد في عهده كانت عند انتصارها على اليونانيين جنوبي حدود مقدونيا العثمانية سنة 1899، إلا أن تدخل الدول الأوروبية منع العثمانيين من الحصول على أية مكاسب.

ومن الجائز الاعتقاد أن سجل خسائر عبد الحميد بعد مؤتمر برلين،

والتي لا يمكن منطقياً تحميله مسؤوليتها، أساءت إلى مكانة الامبراطورية. وكان عبد الحميد يعرف أن العثمانيين لا يمكنهم الانتصار على أية دولة أوروبية عظمى. وقد تمكن من إحباط أي حرب يمكن أن تجر كارثة على بلاده. وأسباب الحروب المستقبلية كانت كثيرة: التمرد الأرمني في تسعينات القرن التاسع عشر كان يمكن وبسهولة أن يؤدي إلى تدخل روسيا وحتى بريطانيا. وعندما سيطرت النمسا على البوسنة والهرسك وضم البلغاريون روميليا الشرقية، قاوم عبد الحميد الأصوات القوية التي دعت إلى الحرب. إن السياسة الخارجية المحافظة التي اتبعها السلطان وبراعة دبلوماسييه ساهمت في المحافظة على حياة الامبراطورية خلال تلك الفترة. إلا أن هذا لم يكن ولوحده العامل الأساسي الذي أبعد الامبراطورية عن الكارثة. فمن الأسباب الهامة أيضاً توازن القوى وخوف الدول الأوروبية من بعضها البعض. ومع ذلك يجب اعتبار عبد الحميد ناجحاً في سياسته الدولية. قلة من الذين عاصروا الهزيمة العثمانية عام 1878 كان يمكن أن يتوقعوا استمرار الإمبراطورية لعقود تالية بعد ذلك.

الاقتصاد

كان عبد الحميد سلطاناً بناءً، وإنما ليس فقط على الطريقة القديمة في بناء القصور الفخمة والمساجد العظيمة. لقد أنشأ السكك الحديدية وخطوط التلغراف، حتى أن طرق القطارات في عهده ازدادت ثلاثة أضعاف، وحسّن الطرق ستة أضعاف ما كانت عليه تقريباً. كما ازدهرت معظم المؤسسات التي كانت بإشراف الدولة، وفي مختلف المجالات: المناجم، الصادرات الزراعية،... إلخ. الصناعات المحلية تطورت أيضاً على الرغم من أن الصناعات الأوروبية المحصنة بالامتيازات الأجنبية، قد ساهمت وبشكل كبير في إبطاء نموها. وباختصار، عندما ترك عبد الحميد الثاني السلطنة كانت حالة الامبراطورية العثمانية المادية أفضل بكثير مما كانت عليه عند استلامه السلطة.

في المجال المالي أثبت عبد الحميد أنه كان أكثر جدارة من أسلافه.

الاستدانة الواسعة للسلاطين السابقين وفرض تعويضات مالية عن الحرب للروس أوصلت الامبراطورية تقريباً إلى حافة الخراب المالي. وأوضحت حكومة عبد الحميد للحكومات والمصارف الأوروبية بأن إفلاس الامبراطورية لن يفيد أحداً وبأن إعادة جدولة الديون أمر ضروري. ولم يقبل الأوروبيون إعادة الجدولة ما لم يضمنوا استئناف الدفع بشكل ثابت. وتمكن السلطان والحكومات والمصارف الأوروبية من التوصل إلى اتفاق سنة 1881 حيث أصدر عبد الحميد مرسوم المحرم (على اسم الشهر العربي الذي أعلن فيه الاتفاق).

الديون العثمانية ومؤسسة إدارة الدين العام

لم يكن أمام عبد الحميد أي خيار إلا التوصل إلى هذا الاتفاق مع الحكومات ورجال المال الأوروبيين الدائنين للامبراطورية. فأي بديل آخر ربما أدى إلى سيطرة أوروبية أكثر إرهاقاً للامبراطورية العثمانية. وهذا ما حدث في مصر: فعندما عجز خديوي مصر عن دفع قروضه، أجبر على قبول سيطرة أوروبية حقيقية على حكومته سنة 1876، وذلك بوجود رسميين أوروبيين مسؤولين عن وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة. ثم فرضت كل من انكلترا وفرنسا على الخديوي اسماعيل نفسه التنازل عن العرش سنة 1879. وأدى قيام ثورة عسكرية إلى إبعاد الأوروبيين لفترة وجيزة، إلا أن الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882 أنهى الاستقلال المصري. العبرة ـ من الأفضل عقد صفقة مُجحفة على خسارة كل شيء. لقد شعر الأوروبيون أن عليهم اتخاذ موقف صلب تجاه عدم إيفاء الدين، بغض النظر عن مشاكل الدولة أو عدالة تذمرها من الفوائد الباهظة للمصارف الأوروبية. ولذا لم يكن أمام عبد الحميد أي خيار سوى إعلان مرسوم المحرم عام 1881.

الترتيبات التي تم الاتفاق عليها بين السلطان والمصارف الأوروبية قضت بإنشاء مؤسسة إدارة الدين العام العثمانية. وبمقابل تسليم موارد الدولة لهذه الإدارة، تمت إعادة مناقشة الديون العثمانية وتخفيضها إلى مستوى الممكن، حيث تم التنازل عن حوالي خمسين بالمائة من الديون. وأعطيت

مؤسسة إدارة الدين العام سلطة جمع الضرائب، واستغلال موارد الدولة، ودفع الديون العثمانية أثناء هذه العملية. وقام بتسيير الإدارة مجلس مؤلف من سبعة أعضاء يمثلون أصحاب الدين: عضو واحد لكل من بريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وهولندا، وإيطاليا، والنمسا ـ هنغاريا، وعضو يمثل البنك العثماني (مؤسسة خاصة)، الحكومة العثمانية كان لها عضو ممثل في المجلس لا يحق له التصويت.

معظم الدخل الذي كان يذهب بشكل طبيعي إلى الدولة العثمانية أصبح بحوزة إدارة الدين العام. الضرائب على الحرير، والصيد، والمشروبات الروحية، والطوابع الأميرية الضرورية لكل معاملة رسمية، والدخان، وكذلك دخل كل من روميليا الشرقية، وقبرص وكريت، والجبل الأسود كلها ذهبت إلى صندوق إدارة الدين العام، (وتم لاحقاً إنشاء شركة الريجي الأوروبية لاستغلال أرباح الدخان). ومع اطراد الاهتمام الاقتصادي الأوروبي بالامبراطورية العثمانية، توسع مجال إدارة الدين العام ليطال الضرائب العقارية، ومداخيل الجمارك. الأوروبيون الذين أشرفوا على مؤسسة إدارة الدين العام أظهروا كفاءة في جمع الضرائب.

واردات إدارة الدين العام، المعدل الوسطي لخمس سنوات مالية، من سنة 1882/ 83 إلى سنة 1906/ 7 (بآلاف الليرات الذهبية)

	1882/ 3 + 1886/ 7	1887/ 8 + 1891/ 2	1892/ + 1896/ 7	1897/ 8 + 1901/ 2	1902/ 3 + 1906/ 7
واردات أساسية(*)	1867	1956	2117	2197	2576
وارادت أخرى	402	372	387	341	385
مصاريف	+ 388	+ 392	+ 346	+ 419	+ 523
الوارد الصافي	1952	1936	2157	2120	2538

* دخان، ملح، طوابع أميرية، مشروبات روحية، صيد، حرير.

الأرقام في الجدول أعلاه تظهر نسباً عالية من العائدات، وكذلك مبالغ كبيرة صرفت على رواتب الإداريين ومصاريف أخرى[1]. المبلغ العام الذي تم جمعه من سنة 1897/ 98 ولغاية 1901/ 2 كان 2,538,000 ليرة ذهبية مثلاً، وكان يوازي 29٪ من كل مداخيل الدول العثمانية في تلك السنوات. عملياً لم يذهب أيٌّ من هذه الأموال إلى الدولة، علماً أنه وبعد عام 1903، قد تمت إعادة مبالغ بسيطة.

مؤسسة الدين العام كانت ضخمة جداً. مع حلول الحرب العالمية الأولى كان عدد موظفيها أكثر من خمسة آلاف، احتل الأوروبيون منهم المناصب الإدارية العليا. وللمقارنة، كان هناك ثمانية آلاف مدرس في كل مدارس الدولة العثمانية عام 1913. عملياً في كل مدينة عثمانية وحتى في القرى الكبرى كان هناك مكاتب لجمع أموال الدين العام. في اسطنبول كان مبنى إدارة الدين العام ينتصب عالياً على مرتفع في المدينة القديمة كتذكار ثابت للمكانة النسبية لكل من الامبراطورية العثمانية وأوروبا. الامتعاض العام كان طبيعياً وخاصة من قبل الإداريين وملتزمي الضرائب الذين خسروا مناصبهم لصالح الأوروبيين.

الامبراطورية العثمانية لم تتوقف عن الاستدانة بعد مرسوم المحرم. بل بالعكس، الاستدانة من أوروبا أصبحت أسهل. البنوك والمستثمرون الأوروبيون يقرضون العثمانيين الآن بسهولة، لأن بإمكانهم القيام بالترتيبات اللازمة لجعل إدارة الدين العام تراقب المصادر التي يقدمها العثمانيون لجباية الأموال. وقد وضعت هيئة إدارة الدين العام شروطاً للقروض. وكانت هذه الشروط تنطبق بشكل خاص على قروض الأشغال العامة، مثل السكك الحديدية، حيث كانت توضع الضريبة على أغنام بعض المناطق مثلاً، كضمان للأرباح المحددة للمستثمرين من إنشائهم للسكك الحديدية. فإذا لم يجنوا ما

(1) تم استخلاص هذه المعلومات من كتاب،

Roger Owen, The Middle East in the World Economy, London and New York, 1981, p. 193.

يكفي من السكك الحديدية، يأخذون الضرائب ـ فكانت استثماراتهم تتم بدون أية مخاطرة. وللتأكد من وجود الموارد لإعادة الدفع للمستثمرين، فإنه قد سمح لإدارة الدين العام بجمع الضرائب، وبمساعدة الجيش العثماني عند الضرورة للتأكد من أن المزارعين سيدفعون.

وعلى الرغم من خسارة السيادة الاقتصادية، يجب الاعتراف بأن وجود إدارة الدين العام كان ذا فائدة للعثمانيين. فقبل صدور مرسوم المحرم، كان العثمانيون يتلقون فعلياً حوالي نصف قيمة المبالغ المتعاقد عليها في قروضهم. وبتعبير آخر، عندما تأخذ الحكومة العثمانية قرضاً، كانت تحصل فقط على نصف المبلغ المتفق عليه، ولكن كان عليها إعادة المبلغ كاملاً (أي ضعفي ما كانت قد حصلت عليه)، وأن تدفع الفائدة على المبلغ الأساسي بكامله. وقد أطلق على هذه العملية اسم «الحسم»، أو «الفرق بين السعر الاسمي وسعر الإصدار»، وكان هذا مبرراً بسبب الخطر المفترض من إقراض المال للعثمانيين، لأن الخسارة يمكن أن تطال كل شيء إذا أعلن العثمانيون إفلاسهم، لذا كان ينبغي إغراء المستثمرين بأرباح هائلة لقاء استثمار أموالهم. وكان هذا في الواقع ابتزاز مالي. ذلك لأن الحكومات الأوروبية لم تكن لتسمح بإفلاس مصارفها، وكانت ستجد، وبطريقة معينة، الوسيلة الناجعة لجعل العثمانيين يدفعون، كما أثبتت الأحداث. (وهذا الحسم الكبير يفسر موافقة الأوروبيين على بنود مرسوم المحرم الذي خفض الديون الأوروبية إلى النصف ـ فنسب الفائدة العالية التي تجمعت والحسم الأساسي على المبالغ، كانا يعنيان أنه حتى خسارة نصف قيمة الديون الاسمية على الورق، خولت الأوروبيين التمتع بمدخول ضخم). وبعد صدور مرسوم المحرم، انخفضت نسبة الفائدة المترتبة على العثمانيين. الحسم انخفض إلى ما بين 10 و15 بالمئة. إلا أن الاستفادة من هذا التخفيض كانت محدودة بالنسبة للدولة العثمانية بسبب الحاجة لإعادة دفع العديد من القروض القديمة عن طريق استدانة أموال جديدة.

بشكل أو بآخر، كانت الامبراطورية العثمانية في حالة حرب مع

المستثمرين الأوروبيين، انتهت بانتصارهم. مصالح الطرفين كانت متناقضة جذرياً. العثمانيون أملوا من الاستثمار تطوير صناعتهم؛ الأوروبيون أملوا في الحصول على أرباح قصوى من الزراعة حيث مصدر الأرباح الأساسية للدولة. العثمانيون أملوا أن يصبحوا أقوياء عسكرياً واقتصادياً؛ بينما الأوروبيون سمحوا للعثمانيين بالاستمرار بمستوى يسمح لهم بدفع فواتيرهم فقط ـ وبعبارة أخرى أن تأخذ أقصى ما يمكن فعلياً دون قتل البطة الذهبية. ولسوء حظ العثمانيين، لم يكن أمامهم أي مكان آخر يمكن أن يلجأوا إليه للاستثمار والإنماء أو لإعادة دفع قروضهم القديمة. لقد واجهوا في الواقع مؤسسات مالية عالمية احتكارية (كارتل) تعارض مصالحهم. ففي أكثر الأحيان، توافق الأوروبيون حتى لا يكون ثمة تنافس في تقديم القروض، لأن المنافسة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض السعر. إن إدارة الدين العام تعتبر فعلياً مدانة بما يمكن اعتباره اليوم تصرفات مهنية مريبة. لقد نظمت وسهلت القروض للمؤسسات المالية التابعة لمديري إدارة الدين العام، فأصبح هؤلاء المديرون في الوقت نفسه مستثمرين عن طريق تقديمهم للقروض الجديدة. وبذلك جنى المديرون أموالاً طائلة من خلال استثماراتهم في إدارة الدين العام التابعة لهم، ومن خلال القروض نفسها، ومن خلال الخدمات المالية المعروضة من قبل البنوك في كل من أوروبا واسطنبول، والتي كانوا هم أيضاً يسيطرون عليها. فالبنك العثماني مثلاً، والذي كان يملك مقعداً في مجلس إدارة الدين العام، كان ملكاً للمستثمرين الأوروبيين ووزع 30 مليون ليرة ذهبية على مستثمريه الأوروبيين بين سنوات 1863 و1909.

أثر الاستدانة على الدولة

الجدول التالي يبين العجز السنوي للحكومة العثمانية.

ولفهم الوضع المالي السنوي للحكومة العثمانية، لا بد من إظهار حقيقة أن الواقع الفعلي كان يتخطى النسب المئوية الواردة في الجدول ويجعلها غير ذات أهمية. فالتلاعب بالأرقام هو عملية دائمة ومستمرة لتغطية كل أنواع الأساليب المتبعة في الحسابات المالية، فأحياناً لا يتم دفع رواتب الرسميين

الذين يحصلون على مداخيلهم الفعلية بطرائق ما غير شرعية. الحل الوحيد الذي تم التوصل إليه كان بالمزيد من الاستدانة.

زيادة النفقات عن الواردات

السنة المالية	النسبة المئوية للعجز	السنة المالية	النسبة المئوية للعجز
1887 ـ 88	23	1898 ـ 99	16
1888 ـ 89	17	1899 ـ 55	3
1889 ـ 90	5	1900 ـ 01	8
1890 ـ 91	11	1901 ـ 02	7
1891 ـ 92	3	1902 ـ 03	10
1892 ـ 93	5	1903 ـ 04	16
1893 ـ 94	7	1904 ـ 09	ـ
1894 ـ 95	9	1909 ـ 10	3
1895 ـ 96	7	1910 ـ 11	17
1896 ـ 97	10	1911 ـ 12	29
1897 ـ 98	21		

لم يكن أمام الحكومة العثمانية أي خيار سوى الاستمرار في الاستدانة. السكك الحديدية ربما كانت باهظة الثمن، وشروط بنائها من الناحية المالية لا يقبلها العقل والصواب، إلا أنها كانت ضرورية إذا كان للامبراطورية أمل بالتقدم. انعدام وجود المال لا يعني زوال الخطر الروسي؛ المدافع كانت ضرورية والجنود بحاجة لمرتباتهم. الوضع العثماني كان وضعاً حرجاً. من خلال إدارة الدين العام، الممتلكات الأساسية حُجزت لدفع القروض القديمة، ولذا فإن معظم الأموال اللازمة لإدارة الدولة لم تعد موجودة، بينما لم تتبخر تكاليف إدارة الامبراطورية. كان بإمكان العثمانيين أن يحاولوا زيادة كفاءتهم

في كل من إنتاجية المداخيل وجمع الضرائب، وقد قاموا بالاثنين معاً. سجلات عائدات الخزينة ازدادت 73 بالمائة خلال سنوات 1888 ـ 1910. إلا أن هذا لم يكن كافياً. حقيقة أن الدولة العثمانية كانت بالأساس دولة زراعية مع صناعة بسيطة ساهمت وبالضرورة في جعل قيمة الضرائب المجموعة منخفضة. فإنتاج المزارع لا يمكنه وببساطة أن يكون مصدراً غنياً للعائدات الضريبية كما هي الحال في الأعمال الأخرى. في النصف الأخير من حياة الامبراطورية العثمانية، أمنت الضرائب الأساسية على الأراضي، والمنتجات الزراعية، والمواشي، مدخولاً يزيد على عشرين مرة من مجموع قيمة الضرائب على أرباح الشركات.

والعامل الأكثر ضرراً على الإطلاق، هو أن جزءًا بسيطاً فقط من الأموال المستدانة قد صرف لأهداف إنمائية. فالعثمانيون كانوا يجبرون على طلب قروض جديدة لدفع مستحقات القروض القديمة: خلال فترة 1854 ـ 1914 بكاملها، المبالغ الإجمالية المستدانة بلغت 399,5 مليون ليرة ذهبية. ومن هذا المبلغ 135,5 مليون ليرة ذهبية، أي ما يعادل 34 بالمائة، تشكل قومسيون والفرق بين السعر الاسمي وسعر الإصدار؛ 178,9 مليون ليرة ذهبية، أي ما يعادل 45 بالمائة، كان يستخدم لدفع ديون سابقة؛ 22,3 مليون ليرة ذهبية، أي ما يعادل 6 بالمائة، كان يذهب للمصاريف العسكرية؛ 20 مليون ليرة ذهبية، أي ما يعادل 5 بالمائة، كان لتغطية عجز الموازنة؛ 18,1 مليون ليرة ذهبية، أي ما يعادل أقل من 5 بالمائة، كان يستثمر في القطاعات الإنتاجية. ومن الواضح أن تركيا لم تحصل إلا على منافع ضئيلة من دينها الكبير[1].

لقد أنقذ عبد الحميد الثاني الوضع المالي للامبراطورية العثمانية، ولكن بثمن غال. المبالغ التي استخدمت لدفع الديون العثمانية لم يعد بالإمكان استخدامها لدفع رواتب المعلمين أو شراء الأسلحة للدفاع عن الامبراطورية. إضافة إلى أن العثمانيين قد خسروا قسماً كبيراً من سيادة دولتهم عندما سمحوا

(1) Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, New York, 1982, p. 65.

للأوروبيين بجمع الضرائب، وخلال فترة عهده تعاطى عبد الحميد مع المصارف الأوروبية بطريقة مرنة، موازياً التنازلات الأوروبية مع زيادة العائدات الحكومية لسداد القروض، معتمداً سياسة توازنية معقدة، مما جنب الامبراطورية الوقوع في الإفلاس. لم يتعرض عهده للكوارث المالية التي تعرض لها بعض أسلافه. وبالرغم من كل هذا، فإن عبد الحميد لم يغير من طبيعة المشاكل المالية الأساسية التي واجهتها الامبراطورية. فالامبراطورية بقيت تعيش على الاستدانة، وظلت تحتاج للقروض للاستمرار في الحياة. ما فعله انحصر فقط في تأخير ما هو متوقع.

الاقتصاد المتغير

بعد سنوات من الإصلاح، كان بإمكان أي مراقب عادي في أوائل القرن العشرين أن يلاحظ أن الوضع الاقتصادي في الامبراطورية أصبح أفضل مما كان عليه. بالتأكيد كانت هناك أوتوسترادات جيدة أكثر، وأيضاً أبنية ضخمة حكومية وخاصة أكثر مما كان في السابق. السكك الحديدية تربط بين المرافىء والداخل بدلاً من الطرق غير المعبدة التي كانت سائدة منذ حوالي 30 عاماً. السفن تملأ مرافىء اسطنبول، وأزمير، وبيروت، وسالونيكا. إلا أن كل شيء لم يكن كما يبدو في الواقع.

النجمة اللامعة في الاقتصاد العثماني كانت الزراعة، الفواكه، الدخان، والمحاصيل التي تباع نقداً شكلت العامود الفقري للتصدير، وأدخلت أموالاً صعبة كانت الدولة بأمس الحاجة إليها. وكانت الامبراطورية في أمس الحاجة إلى التبادل التجاري مع الخارج، لأن القطاع الصناعي العثماني كان صغيراً. وكانت نسبة الصادرات إلى الواردات في هذا القطاع ضئيلة جداً: 200 ضعفاً كان عدد الماكينات المستوردة بالنسبة للمصدرة، 40 ضعفاً كانت نسبة المنتوجات المطاطية المستوردة، 20 ضعفاً كانت نسبة الأسلحة المستوردة أيضاً. أما في قطاع المنسوجات فكانت الدولة تستورد ضعفي ما كانت تصدره.

التجارة الخارجية، 1880 ـ 1913

السنوات	الاستيراد	التصدير
1880 ـ 84	19,58	11,19
1885 ـ 89	20,26	12,96
1890 ـ 94	24,01	14,16
1895 ـ 99	23,30	14,95
1900 ـ 04	24,75	16,08
1905 ـ 09	32,89	18,84
1910 ـ 13	43,03	26,68

أما المنتوجات الصناعية العثمانية فكانت في الواقع هامشية. المنتوجات المصنعة ذات النوعية الجيدة كانت بأكثريتها مستوردة، ومع ذلك تمكن الصناعيون العثمانيون من إيجاد وسائلهم الخاصة لدخول السوق. فمثلاً، تسجل الإحصاءات العثمانية وجود عدد كبير من مصانع الساعات في المدن الكبرى، إلا أن هذا العمل لم يكن في الواقع أكثر من وضع وجوه عثمانية على صناعات أوروبية.

بالتأكيد كان هناك تصنيع واسع في الامبراطورية، كما هي الحال دائماً. إلا أن هذا كان، بمعظمه خفيفاً وتقليدياً. المنتوجات الجلدية، العربات، البلاط، المنتوجات الخشبية الأساسية، وما شابه، كان بالإمكان إنتاجها بشكل أرخص بكثير من استيرادها. بعض المنتجات كانت سهلة الإنتاج نسبياً، وغالية الثمن إذا ما تم استيرادها. فمثلاً، صناعة الورق كانت نسبياً سهلة ومن الممكن القيام بها في المدن العثمانية. بينما الصناعات الكيماوية من ناحية أخرى، كانت تحتاج إلى تقنيات متطورة، ولذا فإن الكيماويات كانت تستورد. ونتيجة لذلك كان العمال المستخدمون في صناعة الورق يوازون عشرة أضعاف العمال المستخدين في صناعة الكيماويات.

معظم مشاكل الاقتصاد العثماني الضعيف التي نوقشت كانت مشاكل داخلية ـ انعدام وجود الرأسمال، انعدام القوة البشرية الماهرة، انعدام وجود المواد الأساسية. بعض هذه المشاكل كان نتيجة السوق العالمي. طرق المواصلات الحديثة جعلت من الممكن على الدول الأوروبية ذات الإمكانات الإنتاجية المتقدمة، إرسال منتجاتها بسرعة وبكلفة بسيطة إلى الدول النامية، التي كانت في أمس الحاجة لسلع لا تستطيع إنتاجها بنفسها. المشكلة الأساسية كانت في تأثير الامتيازات، التي فرضت على العثمانيين قبول شروط تجارية لغير صالحهم. ومهما كانت الأسباب، فإن مجرد النظر إلى الجداول يكفي لإدراك أن العثمانيين كانوا يواجهون مشكلة مالية، الأرقام في السجلات ليست كاملة (فالعثمانيون لم يكونوا إحصائيين جيدين)، إلا أن القصة التي ترويها تلك الأرقام صحيحة.

مسألة الاستبداد

السؤال الأساسي حول عهد عبد الحميد الثاني هو: هل كانت التحسينات التي قام بها تستحق الثمن الذي دفعه؟ تقوية السلطة المركزية كانت تعني بالضرورة استقلالية محلية أقل، مما أزعج شرائح عديدة من السكان الذين كانوا يفضلون إدارة أراضيهم بأنفسهم. كما أن الذين أملوا في التحرير والديمقراطية لم يجدوا في شخصية عبد الحميد، صديقاً. لقد أنشأ عبد الحميد نظاماً من المفتشين والجواسيس لمراقبة الجميع، جزئياً لمعرفة وتحديد الفساد وسوء الإدارة، وجزئياً أيضاً لمراقبة المعارضين للسلطان وللنظام. الإصلاح المادي والإنماء كانا من أولويات الحكومة؛ الحرية الشخصية والحريات السياسية لم يكونا من الأولويات.

وكما هي الحال في معظم المناطق الأخرى من العالم، كان العثمانيون في عهد عبد الحميد أول من واجه المشاكل المستعصية التي انتقلت لاحقاً إلى الدول الأخرى. وبينما يبدو طبيعياً أن نعتقد أن التطور والحرية لا يمكن أن يكونا متناقضين، فإن هذا وبالتأكيد لم يكن صحيحاً في الامبراطورية العثمانية. ففي مجتمع متعدد الإثنيات والأديان، يمتد على مساحة جغرافية

مترامية الأطراف، ويعاني من ضغوط أجنبية كبيرة ضد تطوره الاقتصادي، كان خطر التجزئة والتقسيم عظيماً. الحكومة التي تقوم سياستها على التوافق والتسويات، وهما أسس الديمقراطيات الحديثة، سيكون من نتائج سياستها في الامبراطورية العثمانية صراع العديد من الفئات في محاولة السيطرة على الدولة. الأقليات المسيحية، المحافظون الدينيون، الإصلاحيون، التجار، والمجموعات الأخرى كلهم لهم أهداف متناقضة. حتى الأجانب الذين كانت لهم سلطة عظيمة على الامبراطورية، لم تكن لهم أهداف موحدة ـ إنكلترة، وفرنسا، وروسيا كان لكل دولة أهدافها الخاصة. لا أحد، بما في ذلك الأوروبيون، يمكن أن يقبل بسياسة الأخذ والعطاء التي تشكل صلب الديمقراطية. انكلترا يمكن أن تكون ديمقراطية في بلدها، ولكن لا رغبة لديها في أن ترى إرادة شعبية قوية وموحدة تنتصر في الامبراطورية العثمانية.

البديل الوحيد كان في وجود حكم فردي مطلق نسبياً قوي وعادل، وكان هذا بالتحديد ما قدمه عبد الحميد. فالسلطة المركزية فرضت على القوى المتناقضة الأهداف، العمل سوياً. السلطان القوي كان بإمكانه، بقدر المستطاع، أن يقف في وجه التدخلات الأجنبية. والبرهان على صحة مثل هذه السياسة كان في نجاح حكم عبد الحميد. فبعد حرب 1877 ـ 78 مع الروس، وخلال فترة حكم عبد الحميد، لم تخسر الامبراطورية أية أراضٍ. وكما أوضحنا أعلاه، فإن البنى التحتية للإدارة والاقتصاد العثماني قد تطورت بشكل غير متوقع. إلا أنه ومع ذلك فإن عبد الحميد لم يعر اهتماماً كافياً لمجال هام هو التحضير العسكري، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على مستقبل شعب الامبراطورية.